الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٤٥
الأربعاء، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٢٤ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/49/398 و Add.1)

مشروع قرار (A/49/L.9)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا ليعرض مشروع القرار A/49/L.9.

السيد ريميريز دي استنوز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): هذه هي الدورة الثالثة التي يتعين على الجمعية العامة أن تنظر فيها في البند الذي يشكل أحد أكثر مخلفات فترة الحرب الباردة وضوحا. وللعام التالي على التوالي، لم تمتثل الولايات المتحدة لإرادة المجتمع الدولي المعرب عنها في قرارين من قرارات هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة.

ولم تخفف الولايات المتحدة بأي حال من وطأة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته ضد كوبا؛ بل على العكس، ما فتئت تشدد الحصار. ولم تحاول تلك الحكومة حتى تخفيف قيود الحصار خارج الحدود الإقليمية، بل تجاهلت، من خلال إجراءاتها، طلب الجمعية العامة والمجتمع الدولي، بما في ذلك الرأي العام لقطاعات من المجتمع في أمريكا الشمالية ذاتها تزداد اتساعا دوما.

واليوم، لا تكتفي الولايات المتحدة بالإبقاء على نظام متشعب من قوانين وتنظيمات تتألف منها سياستها العدوانية ضد كوبا، سبق لوفدي أن طرحها على الدول الأعضاء في مناسبات سابقة، بل ما فتئت حكومتها في الفترة التي انقضت منذ ذلك الحين تواصل سن وتطبيق أحكام وتدابير ترمي إلى تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد بلدي.

وفي الوقت نفسه، ما زالت الولايات المتحدة مستمرة في تنفيذ سلسلة من الإجراءات السياسية والدبلوماسية فضلا عن إجراءات سرية ترمي إلى ممارسة الضغط لحمل حكومات مستقلة على الامتناع عن إقامة علاقات مع كوبا في انتهاك للقواعد المعترف بها دوليا، بما في ذلك القواعد التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة نفسها. ويتضمن رد كوبا الوارد في تقرير الأمين العام مجموعة كبيرة من الأمثلة التي تبرهن على ما ذكرته لتوي.

94-86828

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

وكجزء لا يتجزأ من تصميم الولايات المتحدة على جعل أحوال الشعب الكوبي أكثر صعوبة، وربما انطلاقا من أملها العميق بإثارة أعمال عنف من شأنها أن تبرر القيام برد من نوع آخر، أعلن رئيس الولايات المتحدة، في وقت قريب جدا، في ٢٠ آب/أغسطس من هذا العام، عن قوانين جديدة تهدف إلى التشديد من شروط الحصار أكثر من ذلك. فتلك القوانين تكثف من العدوان ضد كوبا من خلال البث الإذاعي والتليفزيوني؛ وتحظر التحويلات النقدية إلى كوبا من المواطنين الأمريكيين الكوبيين الحاصلين على جنسية الولايات المتحدة أو المقيمين فيها؛ وتحد بشكل ملحوظ من إرسال الطرود والحمولات المنقولة جوا، والتي تتألف أساسا من مواد غذائية وأدوية ومنتجات للوفاء بالاحتياجات الضرورية؛ وتنص على فرض خفض تعسفي وشديد في السفر والزيارات المتبادلة بين كوبا والولايات المتحدة، مما يؤثر أساسا على المواطنين الكوبيين وأبناء الطائفة الأمريكية الكوبية المحلية بما في ذلك خفض جذري في الزيارات الأسرية بين البلدين.

وبعد تطبيق القوانين الجديدة هذه، اعترفت وزارة الخزانة بالولايات المتحدة بأن هذه الإجراءات اتخذت لتشديد الحصار ضد كوبا، والحد بالتالي من قدرة الحكومة الكوبية على الحصول على النقد الأجنبي.

وعلاوة على ذلك، تشكل هذه الإجراءات مفارقة سياسية هائلة حيث أنها ترمي إلى إقامة العراقيل أمام عملية بادرت بها حكومة كوبا لتعزيز العلاقات الطبيعية، ولم شمل الأسر، والجمع بين المهاجرين الكوبيين - من أنحاء العالم كافة، ولكن بصفة خاصة من الولايات المتحدة - وبين بلدهم الأصلي.

إن تلك العملية تحظى بالتأييد الواسع من جميع أبناء الشعب الكوبي، بمن في ذلك الكوبيون القاطنون في الخارج. وتلك الأحكام تجعل كوبا البلد الوحيد الذي يمنع مواطنوه في الولايات المتحدة بحكم القانون من إقامة علاقات طبيعية مع بلدهم.

علاوة على ذلك، يشكل التفسير الذي اعتمدته وزارة الخزانة في أوائل عام ١٩٩٤ توسيعا في تطبيق القيود المفروضة، من ناحية أنه يمنع مواطني الولايات المتحدة من مساعدة أو تيسير عمليات ذات صلة بكوبا عن طريق شركات في بلدان ثالثة. ووفقا لهذا التفسير، لن يتمكن عالم واحد من الولايات المتحدة من التعاون مع شركة أجنبية بغية، مثلا، تقييم مشروع استثماري في أي ميدان علمي أو صناعي في كوبا.

إن بعض الأرقام تستحق اهتماما خاصا. فبعد اتخاذ قرار الأمم المتحدة الأخير ضد الحصار بـ ١٥ يوما لاغير، وفي جلسة استماع عقدتها اللجنة الفرعية التابعة لمجلس النواب، تم الاعتراف بأنه نتيجة لتعليق منح التراخيص من جانب وزارة الخزانة للشركات الفرعية التابعة للولايات المتحدة في بلدان ثالثة، فإن المعاملات التجارية مع كوبا من جانب الشركات الفرعية التابعة للولايات المتحدة في الخارج تراجعت إلى ١,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٣، مقابل ما مجموعه ٧١٨ مليون دولار في عام ١٩٩١. ومن الناحية العملية، فإن المعاملات التجارية التي لا تتعلق بالسلع الفاخرة، بل بالسلع التي هي بالأحرى ضرورية كالدواء والمواد الغذائية الناقصة قد تلاشت تقريبا.

ونتيجة للقيود الأخرى المنصوص عليها في القوانين المطبقة ضد كوبا، تعين على الاقتصاد الكوبي أن ينفق في عام ١٩٩٣ مبلغا إضافيا يزيد على ٣٤ مليون دولار لشراء المواد الغذائية وحدها، وذلك بسبب زيادة أسعار وتكاليف شحن المواد التي استطاعت كوبا الوصول إليها.

إن تكاليف استئجار ناقلات النفط التي تخدم كوبا ارتفعت بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٣٠ في المائة مقارنة بالأسعار العادية. وسجلت تكاليف النقل الجوي نسبة مماثلة. وعموما، فإن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد نتيجة لهذا السبب وحده وصل في عام ١٩٩٣ إلى ما يزيد على ٥٠ مليون دولار.

ووفقا لآخر التقديرات، فإن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الكوبي في عام ١٩٩٣ وحده كنتيجة مباشرة لتشديد الحصار تبلغ أكثر من ٩٧٠ مليون دولار.

وتصر حكومة الولايات المتحدة أيضا على تطبيق قوانينها وأنظمتها المتعلقة بالحصار خارج أراضيها. فلم يكن كافيا أن بلدانا ذات روابط وعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة اعتمدت أحكاما خاصة تمنع الشركات الأجنبية المقيمة على أراضيها من الامتثال لقوانين الولايات المتحدة، ولم يكن كافيا أيضا أن لجنة الاتحادات الأوروبية أدانت، في تقريرها لعام ١٩٩٣ المعني بالتجارة مع الولايات المتحدة والعوائق الاستثمارية، التدابير التجارية من طرف واحد التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة، وبخاصة التدابير التي تؤثر على حرية التجارة

والملاحة. وفي هذا الصدد، فقد استنتج التقرير أن استمرار تطبيق قوانين الولايات المتحدة خارج أراضيها أسهم في قيام تناقضات قضائية خطيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد ودوله الأعضاء، وكان له أيضا تأثير سلبي على مناخ التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة والاتحاد.

إن الرد الرسمي لمدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة في الولايات المتحدة أكد مجددا على أن حكومته ستستمر في تطبيق قانون الولايات المتحدة كما هو، وستفرض على الشركات التي يشملها هذا القانون أن تتقيد بأحكام الحصار المفروض على كوبا.

بيد أن ما يثير الرفض الدولي يتجاوز الآثار المترتبة على البعد الذي يتخطى الحدود الإقليمية بسبب الحصار، ليصل إلى الآثار المترتبة على الحصار في الأوجه المختلفة للحياة الكوبية.

إن الحالة الناجمة عن تشديد الحصار تواصل التأثير، على نحو خطير جدا، على مسائل مثل صحة السكان وتغذيتهم. فالأطفال والمسنون والنساء والمرضى أشد المتضررين. علاوة على ذلك، فإن القدرة على تأمين النقل والطاقة الكهربائية والخدمات الأخرى تتقلص أيضا إلى حد بعيد.

إن معاناة الشعب الكوبي، وأوجه النقص والصعوبات اليومية التي يواجهها في شراء السلع الأساسية للغاية لكفالة البقاء على قيد الحياة، وحتى تدهور القطاعات التي بقيت لسنين مثالا للعالم الثالث بأسره - مثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم - ما هي إلا نتائج حتمية للحصار الوحشي المفروض على كوبا.

في هذا الصدد، تكتسي الملاحظات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة أهمية خاصة. إن تلك الملاحظات واردة في تقرير الأمين العام (A/49/398) حول هذا البند، وتبين الآثار التي يخلفها الحصار على الأطفال. وأن الأضرار المشار إليها في ذلك التقرير، والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بانخفاض توفر المواد الغذائية والإمدادات الطبية، وتدهور مستويات التغذية ونوعية مياه الشرب، جرى الكشف عنها في العامين أو الأعوام الثلاثة الماضية وهي تتزامن مع تشديد الحصار.

إن الجهود التي تبذلها كوبا من أجل شراء الأدوية أو الإمدادات الطبية لا تزال تتعرض للمضايقات على نحو فاضح. فالقيود ما زالت قائمة وهي تمنع أية شركة في أي مكان من العالم من بيع كوبا أي نوع من الأدوية أو الإمدادات الطبية التي تحتوي على مكونات أو تكنولوجيا مصدرها الولايات المتحدة. حتى أن هذا يتضمن شراء سلع بسيطة مثل أدوات ضبط النبض التي يستخدمها المصابون بأمراض قلبية.

نظرا لهذه الحقائق، يتعذر إنكار أن الإصرار على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على بلدي يشكل انتهاكا صارخا وعاما للحقوق الأساسية للشعب الكوبي في الاستقلال، والسيادة، وتقرير المصير، فضلا عن حقه في التنمية، والصحة، والتغذية، والعمل، بل والحق في الحياة نفسها.

إن التنمية التي حققها البلد في ٣٥ عاما، والسياسة الاجتماعية التي اتبعها، والبرامج التي اعتمدها لمحاولة مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تشديد الحصار، والتدابير والتغييرات التي اعتمدت لتشجيع اندماج الاقتصاد الكوبي في الاقتصاد العالمي الجديد، أمور منعت وحدها الآثار المترتبة على الحصار من بلوغ أبعاد كارثية.

وبفضل تلك الجهود وبفضل النتائج المحرزة تمكن بلدي من مقاومة هذا الحصار الإجرامي والقضاء على روابطه الاقتصادية الدولية التي دامت أكثر من ٣٠ عاما. تلك الجهود لم تكفل بقاء أمتنا فحسب، بل أدت أيضا، في سياق السنة الحالية، إلى ظهور دلائل واضحة على بداية الانتعاش في عدة قطاعات اقتصادية.

ليس من العبث التأكيد من جديد على أن من بين جميع القيود التي تكبل كوبا، فإن القيد الوحيد الذي يستجيب لمبادرة سياسية من جانب حكومة أجنبية، والقيد الوحيد الذي يمكن أيضا أن يضمحل نتيجة عمل سياسي، هو الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك، تعيد كوبا التأكيد على قرارها بمواصلة السير على الطريق الذي اختارته بشكل مستقل ومن منطلق السيادة الكاملة، ألا وهو طريق التحولات دعما لإعادة اندماجها في السوق العالمي وإعادة تنشيط هيكلها الانتاجي. ولن نوافق على أن يفرض علينا أي شيء، وإنما سنواصل هذه المسيرة، فنكفل المحافظة على أهم الإنجازات الاجتماعية لفترة امتدت لأكثر من ٣٥ سنة،

مثابرين، قبل كل شيء، في الدفاع عن استقلالنا وسيادتنا الوطنية - وهو ما يعد نصرا مقدسا لن نفرط فيه أبدا.

وفي نفس الوقت، نؤكد استعدادنا للعمل من أجل إيجاد حل سياسي وتفاوضي بغية التغلب على الخلافات مع أي بلد على أساس واحد هو المساواة في السيادة والاحترام المتبادل؛ ولقد أظهرنا هذا الاستعداد بوضوح وبشكل لا لبس فيه على المستويين الدولي والثنائي. وإن الاتفاقات التي أبرمت هنا في نيويورك مؤخرا بشأن قضايا الهجرة ما بين وفدي كوبا والولايات المتحدة تبرهن على ذلك الاستعداد، وتدلل على ما يمكن إنجازه عندما يكون هناك إحساس جدي بالمسؤولية لدى الجانبين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك النتائج، لا يزال الحل الجوهري الوحيد الذي يمكن أن يزيل جميع الاختلافات القائمة هو فك عرى السياسة العدوانية الموجهة ضد كوبا، وهي سياسة قوامها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

اليوم، بعد أن دحض التاريخ الحجج الكثيرة التي كانت تشهر رسميا لأكثر من ٣٠ سنة للابقاء على الحصار ضد كوبا، وبعد أن تجاوزتها التطورات الحديثة العهد في سياسة الولايات المتحدة، فإن الحصار ضد كوبا لم يعد يشكل واحدا من أكبر المظالم فقط وإنما أيضا واحدة من أكبر المفارقات التاريخية في عالم اليوم، بعد أن فقد كل معنى أو منطق أيا كان.

وحيث أن هذه السياسة تنتهك المبادئ الأساسية المركوزة في ميثاق الأمم المتحدة والتي تشكل الحجر الأساسي لهذه المنظمة، علاوة على المبادئ الأخرى المعترف بها دوليا، مثل حرية التجارة والملاحة، فإننا نخاطب الجمعية العامة مرة أخرى بهدف الحصول على مقرر جديد من الأمم المتحدة يساهم في إنهاء الحصار غير القانوني المفروض اليوم على كوبا، والذي يمكن أن تقع دولة أخرى ضحية له في الغد.

لذلك أتشرف بأن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.9 الذي كان موضع مشاورات واسعة مع الوفود هنا والذي نشر بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ويحافظ المشروع أساسا على هيكل ولغة ونطاق القرار ١٦/٤٨ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الماضية؛ ويتمثل التغيير الوحيد فيه في استيفاء المعلومات عن الحالة بالإشارة إلى أهم التطورات التي وقعت على مدار السنة الماضية.

يظل القرار الذي توشك الجمعية العامة على اعتماده أساسيا بالنسبة لوجود الأمم المتحدة في حد ذاته وللمحافظة على مبادئها التوجيهية. وهو علاوة على ذلك، يؤثر على وجود شعب بأكمله.

لذلك نأمل، من خلال اعتماد مشروع القرار بشكل حاسم وساحق، أن تعيد الجمعية العامة التأكيد مرة ثانية على التزامها بهذه المبادئ وتأييدها لكل من يناضل للدفاع عن استقلاله، مهما صغر حجمه.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): لقد حدثت تغييرات كبرى في النظام الدولي في السنوات الأخيرة. فالعلاقات ما بين الدول تفقد طابعها المذهبي الملحوظ مما يفتح الطريق أمام تدعيم التعاون. وفيما يتعلق بالتجارة، هناك علامات على انفتاح الأسواق الدولية وتحرير التجارة وحريتها بدلا من الممارسات التمييزية والتعويقية. وفي نفس الوقت، نشهد حالات من تطبيق يتجاوز الحدود الوطنية لقوانين وتدابير ذات آثار قانونية وسياسية واقتصادية تشوه العلاقات بين الدول.

وقد كررت الجمعية العامة، باعتمادها القرار ١٦/٤٨ في العام الماضي، الإعراب عن دعوتها إلى جميع الدول بأن تمتنع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير تمس آثارها سيادة دول أخرى.

إن فرض تدابير مقاطعة أمر له عواقبه الوخيمة على الحياة الاقتصادية للبلد المقصود بها، لأنها تشوه التدفقات الطبيعية للتجارة وتعزز ارتفاعات لا مبرر لها في أسعار الواردات. كما أن لها آثارا مباشرة على رفاه الشعب وصحته - من تغييرات في الأولويات إلى تدهور في نوعية الخدمات العامة. وقد أصدرت هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة بيانات هامة في هذا الصدد، على النحو الذي يبينه تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/49/398

وفيما يتعلق بهذه الحالة بالذات والتي تثير اهتمام المجتمع الدولي، قال وزير خارجية البرازيل، السفير سيلسو أموريم، أثناء المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة:

"ذلك أن العزلة السياسية والاقتصادية والتجارية، علاوة على كونها أمرا لا مبرر له، لا تساهم إلا في مضاعفة المشاق التي يعاني منها الشعب الكوبي في وقت نشهد فيه مؤشرات إيجابية على الإصلاح الديمقراطي والمصالحة". الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة الرابعة، ص ٢).

وتقيم البرازيل سياستها الخارجية على أساس تعزيز مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وحرية التجارة والملاحة الدولتين.

إننا نعتقد أن الدول ستعطي للحوار منزلة مبجلة وأن أي مشكلة قد تثور بينها ستحل بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وليس بتدابير من جانب واحد.

سيصوت بلدي لصالح مشروع القرار المعروض على الجمعية من أجل الدفاع عن مبادئ القانون الدولي وتعزيز العلاقات السلمية والودية بين الدول، وكتأكيد لمبادئ التعاون. إن كوبا يجب ألا تحرم من فرصة المشاركة في العلاقات الاقتصادية والتجارية بحرية وبدون معوقات.

السيد لوبيز بوليشيو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): تقوم السياسة الخارجية لبلادي على التزام راسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية. وكولومبيا تؤمن بأن العلاقات الدولية تستند إلى المساواة في السيادة بين الدول؛ واحترام هويتها وسيادتها واستقلالها؛ والامتثال عن حسن نية للالتزامات الدولية؛ والتسوية السلمية للمنازعات؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

على مر تاريخ بلادي حافظت شتى الحكومات، بقيادة أحزاب سياسية مختلفة، على تقاليد احترام مبادئ ومعايير القانون الدولي والامتثال لها، انطلاقا من ايمانها العميق بأن عدم التعدي على حرمة استقلال الدول، هو أساس الوفاق فيما بينها.

تؤمن بلادي إيمانا عميقا أيضا بأن تعزيز الديمقراطية يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستقرار والسلم والتنمية بصفة خاصة، بغية الوفاء باحتياجات المجتمع وضمان الرفاه والانصاف الاقتصادي والاجتماعي. فالديمقراطية تزدهر في بيئة مواتية تحكمها عملية داخلية ناضجة سياسيا، بوصف ذلك شرطا أساسيا لاستقرار الديمقراطية واستمراريتها.

ثمة جزء هام من هذا المناخ الديمقراطي هو التجارة الحرة. وليس هناك قوة يمكن أن تقضي على المزايا التي يتمتع بها البعض على حساب البعض الآخر أقوى من ممارسة التجارة الحرة وما تولده من تكافؤ الفرص. وقد أعربنا عن هذا الرأي في عدد من المناسبات التي أتيحت لنا في المحافل الدولية الهامة.

لقد أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مستلهمة مبادئ الميثاق، عن رأيها في قرارين خاصين بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. والواقع أن الجمعية العامة من خلال قراريها ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨، دعت جميع الدول الى أن تمتنع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير تمس آثارها التي تتجاوز حدود تلك الدول سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة. وقد صوتت كولومبيا لصالح هذين القرارين.

وبالمثل، وبتأييد كولومبيا أيضا، صدر بيان عن رؤساء دول أو حكومات البلدان الايبرو - أمريكية، في مؤتمري القمة اللذين انعقدا في السلفادور دي بهيا في عام ١٩٩٣ وفي قرطاجنة الاندين في ١٩٩٤. لقد أعرب رؤساء الدول أو الحكومات، تماشيا مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة، عن ضرورة الكف عن التطبيق القسري من جانب واحد للتدابير التجارية والاقتصادية التي تؤثر على التدفق الحر للتجارة الدولية وتلحق الضرر بظروف معيشة الشعوب الايبرو - أمريكية.

وفضلا عن ذلك، أعرب رؤساء دول أو حكومات فريق ريو، الذي اجتمع في ريو دي جانيرو يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام، عن إصرارهم على الشروع، داخل إطار مبدأ عدم التدخل، في إجراء حوار بناء مع كوبا، وشددوا على ضرورة رفع الحظر المفروض على تلك الجمهورية الشقيقة.

وتغتنم كولومبيا هذه الفرصة لتؤكد من جديد السياسة التي تنتهجها منذ وقت طويل حيال أمر صدرت بشأنه بيانات وإعلانات من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة ورؤساء دول أو حكومات مؤتمرات القمة الايبرو - أمريكية وفريق ريو، وكذلك لتعلن مرة أخرى عن

التزامها بمبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول.

السيد فلوريس أوليا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): شهدت هذه السنة خطوات هامة صوب الحوار والتعايش السلمي. ففي المناطق التي تأثرت لوقت طويل بالصراعات والنزاعات شاهدنا إحراز تقدم مذهل في المفاوضات مما مكنا من التنبؤ بتحقيق سلم دائم في مناطق شتى في العالم. ونود أن نعرب عن ارتياحنا للتقدم المحرز من عملية السلم، ولا سيما في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا وأمريكا الوسطى. فقد تغلب الحوار والتفاوض على المجابهة والطريق المسدود.

تشكل مبادئ القانون الدولي التي يقوم على أساسها وجود منظمتنا ذاته التطلع الجماعي الذي يمكننا من الاعتماد على إطار العقلانية والقانون والشرعية، ويمكن الأمم من أن تقيم أفضل العلاقات فيما بينها. ولا تزال المكسيك مقتنعة بأن الحوار والمصالحة والحلول السياسية التفاوضية تكتسي، في هذه المرحلة، مزيدا من الصلاحية والأهمية بوصفها أفضل السبل صوب تحقيق التفاهم. والآن، وفي أعقاب نهاية الحرب الباردة، تعلمنا التجربة ضرورة إيجاد إجابات جديدة لتطلعات السلم والعدالة والرفاه وسبل تعزيز مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة بعيدة كل البعد عن الأعمال العدائية والعنف.

يود وفد بلادي أن يكرر أن كوبا وشعبها مسؤولان مسؤولية تامة، كما هو الحال بالنسبة لجميع الدول، عن تحديد أشكال تنظيم تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ومقاصدها وأهدافها. ونحن نقدر التدابير التي اتخذتها كوبا بتحسين وتحديث الهياكل والإجراءات وكذلك الالتزام الأوثق بالاتجاهات العامة صوب التكافل والعالمية. كما نعترف بالجهد البناء الذي تبذله كوبا حكومة وشعبا لتوسيع نطاق الاتصال والمبادلات مع جميع البلدان والمناطق.

نود أيضا أن نؤكد من جديد اقتناعنا بأن الحوار وحده، على وجه التحديد، هو الذي يمكن أن يضع حدا لهذا الصراع الذي طال أمده في نصف الكرة الذي نعيش فيه، في إطار الاحترام الكامل لسيادة الشعب الكوبي وحقه في تقرير المصير. لقد أدى الحوار بالفعل الى تحقيق نتائج إيجابية نرحب بها. ولابد من استمرار نفس الإصرار والمثابرة لجعل هذا الحوار أوسع نطاقا وأوفى ثمارا.

لكن ما من شيء يمكن أن يضمن وجود تعايش سلمي دائم بين البلدان سوى احترام القانون الدولي. فالمعايير المقبولة على الصعيد المتعدد الأطراف، توفر الاستقرار والثقة للعلاقات بين الدول. وبنظرة الى المستقبل، يتعين علينا اغتنام الفرص التي قد تبزغ في عملية التحول العالمية. إن أفول نجم الممارسات القديمة التي صممت في إطار المجابهة الثنائية القطب يزداد وضوحا الآن.

أيدت المكسيك دوما وستظل تؤيد الحوار والتفاوض بوصفهما أنجع وسيلتين لحل النزاعات. ولكل هذه الأسباب، سيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.9. فالضغط الذي يفرضه بلد ما على غيره لم ولن يكون أفضل سبيل لضمان وجود نظام دولي عادل يتسق مع القانون ويخلو من خطر العنف والقوة. لذا، يحدونا الأمل في أن نشهد استئنافا سريعا للحوار بين الطرفين من أجل مناقشة خلافاتهما الطويلة الأمد والتفاوض بشأنها والتوصل الى حالة تطبيع للعلاقات وتعايش بين الدول المتكافئة في المنطقة.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان عدم الانحياز.

من دواعي القلق البلغ لنا أن نلاحظ الخلافات التي طال أمدها بين الولايات المتحدة وكوبا. ومما يؤسفنا بشكل خاص أيضا أن هذه العلاقات السلبية بين البلدين، التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود، قد ازدادت تفاقما نتيجة لفرض تدابير عديدة من بينها الحظر المدمر على التجارة. لقد أدت الاجراءات الاقتصادية العقابية، التي تمارس على نطاق يتعذر الدفاع عنه، الى إلحاق أذى بالغ بشعب كوبا. وأدى إضعاف الاقتصاد الكوبي نتيجة لتلك الاجراءات الى التأثير بشكل عميق على مستويات المعيشة في ذلك البلد، كما أنه أعاق بشدة جهوده الانمائية. وقد ينذر الضغط الاقتصادي المستمر والعزلة المفروضة على ذلك البلد بحدوث عواقب مأساوية ليس فقط بالنسبة لكوبا بل وفيما يتجاوزها. لذلك، نرى أن هذه الخلافات، مهما كان عمقها ومهما كانت شدتها، لابد من حسمها من خلال الحوار المستمر على أساس من المساواة والاحترام المتبادل.

في الماضي، أعربت دول أعضاء عديدة بعبارات واضحة تماما عن عدم إمكانية تطبيق التدابير الاقتصادية والتجارية المفروضة من جانب واحد والموجهة ضد دول

أخرى لأسباب ذات دوافع سياسية. كما أعلنت عن معارضتها لإعلان قوانين تتعدى آثارها حدود الدولة التي سنتها وتنال من حرية التجارة والملاحة، وتؤثر نتيجة لذلك بشكل سلبي على مصالح بلدان كثيرة. ومن هنا فإن إلغاء تلك القوانين سيكون متفقا مع مبدأي سيادة الدول وعدم التدخل بكل أشكاله. وما فتئت بلدان عدم الانحياز ترى دوما أن تحقيق السلم المستقر والأمن المشترك والعدالة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يكون مرتكزا على حكم القانون ومبادئ الميثاق التي لا يجوز إضعافها أو الانتقاص منها.

وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس ما يلي من البلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في أوائل هذا الشهر في نيويورك:

"طلب الوزراء ورؤساء الوفود الى حكومة الولايات المتحدة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لما يزيد على ثلاثة عقود، وكذلك التنفيذ الفعال والسريع لقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن. كما أكدوا مجددا على رأيهم القائل بأن الخلافات بين البلدين يجب حسمها سلميا ومن خلال مفاوضات شاملة. وأحاطوا علما بالبلاغ، المشترك حول الهجرة الذي وقعه البلدان يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وأعربوا عن رأيهم بأن ذلك التطور يشكل تقدما إيجابيا في هذا الاتجاه".

لقد آن الأوان للسير قدما في هذا الطريق. وينبغي الآن أن تمتد المحادثات المستأنفة بشأن قضية الهجرة في هافانا لتشمل حسم القضايا السياسية والاقتصادية المعلقة، التي ثبت أن استمرارها لهذا الوقت الطويل يضر بمصالح الشعب الكوبي. وسيؤدي رفع الحصار على وجه التحديد الى تهيئة مناخ يفضي بقدر أكبر الى تطبيع العلاقات بين البلدين، ويسهم بطريقة ملموسة في استقرار المنطقة وتعزيز التعاون.

وتأمل بلدان عدم الانحياز في أن يؤدي النظر المتجدد في هذا البند والدعم الواسع لمشروع القرار المعروض علينا الآن الى التوصل الى حل سريع لهذه القضية، يؤدي بدوره الى النهوض بالتقدم الاقتصادي والرقي الاجتماعي للشعب الكوبي في جو من السلم والسكينة.

السيد مومبينغيغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أعلنت زمبابوي في مناسبات عديدة، في الجمعية العامة وفي محافل دولية أخرى، أن انتهاء الحرب الباردة فتح الآفاق لفرص جديدة لحل مشاكل دولية كانت تبدو فيما مضى مستعصية على الحل. لذلك، يشعر وفد بلدي بأسف عميق إذ يرى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، والذي ترجع نشأته الى فترة الحرب الباردة والمجابهة، لا يزال ساريا بعد أن انتهت تلك الحرب بفترة طويلة. وقد أدت الأحكام التي ينطوي عليها ذلك الحصار، والتي تتعدى آثار الحدود الاقليمية، الى جعله أكثر ضررا. ومن الصعوبة البالغة لنا أن نتصور كيف يمكن أن تشكل جمهورية كوبا تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية في سياق حقبة ما بعد الحرب الباردة التي نعيشها.

ونود أن نكرر التأكيد على رأينا القائل بأن التدابير الاقتصادية العالمية ضد أية دولة لا يجوز فرضها إلا بإجراءات تنفذ بشكل جماعي من خلال الأمم المتحدة. وفي غياب مثل هذه الإجراءات يجب أن يكون بإمكان جميع البلدان أن تجري بحرية معاملاتها الاقتصادية والتجارية المالية.

وبغض النظر عن هذه الأحكام الهامة في القانون الدولي، تشعر زمبابوي بقلق خاص إزاء ما يسببه الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا من آثار مدمرة على الحالة الانسانية في ذلك البلد. فقد الحق ذلك الحصار أضرارا بالأنظمة الخاصة بخدمات الصحة العامة والتعليم والرعاية الاجتماعية في كوبا، وهي أنظمة كانت تحتل أعلى المراتب في العالم، مما سبب معاناة لا لزوم لها للشعب الكوبي. ولا حاجة لي القول بأن الضحايا الرئيسيين هم الأطفال والنساء والمسنون المرضى.

إن التدابير القاسية التي يجري فرضها حاليا على الشعب الكوبي لا علاقة لها البتة بروح عصرنا هذا، الذي يملي علينا أن نعامل الضعفاء والمعرضين للخطر بكل رعاية ومحبة، وأن نحسم المنازعات والخلافات بالمفاوضات والحوار والوفاق. وعالم اليوم مليء بالأمثلة الدالة على أن أعداء وخصوم الأمس أصبحوا اليوم حلفاء وأصدقاء حميمن.

وأملنا الوطيد أن تؤدي المناقشات الجارية بين كوبا والولايات المتحدة الى تهيئة البيئة المناسبة والتفاهم

المتبادل اللازمين لتمكين الجانبين من الدخول في مناقشات شاملة حول قضايا أعم تتصل برفع الحصار.

السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية): تعيش بلادي اليوم في حزن وحداد بمناسبة ذكرى ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر الحزينة، ذكرى قيام الاستعمار الايطالي بنفي آلاف الليبيين الى جزر ايطاليا المهجورة أو شبه المهجورة حيث تشهد مقابرهم الجماعية في تلك الجزر على أشنع جريمة ارتكبها الاستعمار الايطالي ضد الشعب الليبي.

ورغم هذا الحدث الذي يحتم علي وعلى وفد بلادي الانقطاع يوما كاملا للصلاة ترحما على أرواح أولئك الشهداء الأبطال وعدم المشاركة في أي نشاط - وهو أقل ما يمكن أن نؤديه في حقهم، إلا أن أهمية الموضوع الذي يتناوله هذا البند وما يربطنا بالشعب الكوبي الأبي ولأننا نشعر بعمق معاناته فنحن وهو ضحايا الحصار الظالم الذي تفرضه على كلينا الولايات المتحدة الأمريكية، جعلني ملزما بالحضور لتلاوة مداخلتي حول هذا البند.

ويؤسفنا أننا نحن الشعوب الصغيرة أصبحنا نتخذ من هذ المنبر كحائط المبكى - نبكي همومنا ونعرض حالتنا وتصدر القرارات ولكن لا منفذ.

إن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين، نص في مادته الثانية والثلاثين على أنه لا يجوز لأي دولة أن تستخدم أو تشجع على استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية أو أي نوع آخر للضغط على دولة أخرى بقصد إجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية. وعلى هذا الأساس، وعلى عدد آخر من المبادئ الواردة في العديد من الصكوك القانونية الدولية، التي تؤكد على تساوي الدول في السيادة وحرية التجارة والملاحة الدولية، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٦/٤٨، الذي دعت بموجبه جميع الدول الى أن تمتنع عن سن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس آثارها سيادة دول أخرى، لأن ذلك يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، لا سيما الفقرة ٢ من المادة الأولى منه، التي تنص على أن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة هو إنماء العلاقات الودية بين الدول، وباعتبار أن هذه الإجراءات تتعارض أيضا مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومنها القرارات ١٩٧/٣٨ و ٢١٠/٣٩ و ١٨٥/٤٠ و ٢١٥/٤٤ و ٢١٠/٤٦ التي تطلب كلها من جميع الدول أن تمتنع عن التهديد بفرض قيود تجارية أو حصار أو حظر أو غيرها من الجزاءات الاقتصادية أو بفرض قيود على البلدان النامية باعتبار أن ذلك يتنافي مع ميثاق الأمم المتحدة ويخالف التعهدات المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف.

لقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها قبل الماضية القرار ١٩/٤٧. وبإجازته عبر المجتمع الدولي بوضوح عن مدى رفضه للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وللضغوط التي تمارس على بلدان أخرى لوقف التعاون مع كوبا في هذه المجالات. وقد تم التأكيد على هذا الرفض بموجب قرار الجمعية العامة ١٦/٤٨ في الدورة الثامنة والأربعين ورغم ذلك فإن المعلومات المتاحة تؤكد على أن الاستجابة لهذين القرارين مخيبة للآمال. فلم يتوقف الأمر عند الرد بالصمت، كما ذكر وزير خارجية كوبا في بيانه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي، كما أنه لم يقتصر على تجاهل نداء الجمعية العامة وهو الامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المفروض على كوبا، بل بلغ الأمر بإحدى الدول الأعضاء الى اتخاذ إجراءات تقييدية أخرى هدفها تشديد الحصار على هذا البلد الصغير لإرغامه على التراجع عن توجهاته السياسية والاقتصادية. وهو ما يتعارض تماما مع مبادئ القانون الدولي التي تدعو الى عدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

إن الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ ما يزيد على ثلاثة عقود من الزمن خلق صعوبات اقتصادية بالغة وفرض قيودا على النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وليست هناك أية صعوبة في تقدير مدى الآثار الوخيمة لهذا الحصار خاصة من قبل الدول التي فرضت عليها إجراءات قسرية مشابهة، ومن بين هذه الدول بلادي، حيث فرضت عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨٦ إجراءات مماثلة لتلك المفروضة على كوبا وأشد في بعض الحالات.

وتقوم الادارة الأمريكية بتجديد هذه الاجراءات مرة في العام لأنها تقول إن حجتها في ذلك أن ليبيا تشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي وهو ليس أمرا غير صحيح فقط بل هو أيضا أمر مضحك. إنه لأمر مضحك أن يستطيع بلد صغير مثل ليبيا أن يهدد أمن أمريكا. بلد بحجم ليبيا يهدد قارة تدعى الولايات المتحدة الأمريكية، أقوى قوة في العالم! بلد صغير وموارده محدودة ولم يثبت عليه على الإطلاق بأنه مصدر للتهديد، ناهيك عن تهديد أمن الولايات المتحدة.

بل بالعكس إن ليبيا هي التي تعرضت مدنها في عام ١٩٨٦، والناس نيام، الى عدوان عسكري استخدمت فيه الولايات المتحدة أكثر من ١٠٠ طائرة كانت معدة ومخصصة لمواجهة الاتحاد السوفياتي السابق. هذا فضلا عما اتخذته من إجراءات اقتصادية قسرية عن طريق مجلس الأمن في تهمة لا تتعدى كونها اشتباها في أن لشخصين ليبيين علاقة والولايات المتحدة وحليفتها أكثر من يعرف أن ليبيا ليست لها علاقة إطلاقا وإذا كانت لها علاقة ولديهم الأدلة فليحتكموا الى المحاكم الدولية، الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، أو الى محكمة اسكتلندية أو الى أي محكمة في العالم ماعدا المملكة المتحدة وأمريكا لأن في إصرارهما على المحاكمة في هذين البلدين نية مبيتة لإلصاق التهم بهؤلاء الناس، وبالتالي الصاق التهم بالنظام الليبي، وهذا هو الهدف المستتر الذي تفضحه كل التصرفات التي نراها اليوم.

إن وفد بلادي على قناعة تامة بأن الحصار الاقتصادي وغيره من الإجراءات القسرية الأخرى لن تحل الخلافات بين الدول. وتبقى المفاوضات وغيرها من طرق الحل السلمي هي السبيل المنطقي الوحيد لحسم الخلافات. وللولايات المتحدة وجمهورية كوبا سوابق ناجحة في هذا الإطار آخرها ما تم في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وهو ما يعد خطوة إيجابية من المرغوب الاستمرار فيها. خاصة وأن كوبا ما برحت تعرب عن استعدادها للمضي في هذا الاتجاه باعتباره الطريق المناسب لحل بقية خلافاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك مسألة الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري. إن اتباع هذا النهج للتعامل مع كوبا ومع بقية الدول الأخرى التي فرضت عليها مثل هذا الحصار اتجاه تؤيده بلادي، ونحن نرى أن الاستجابة إليه لن تساعد على تحقيق نمو اقتصادي ودولي شامل فحسب، بل من شأن ذلك دعم أسس قواعد تعاون دولي بناء، وإقامة علاقات صداقة تعزز السلم والأمن الدوليين وتوفر روح الثقة والطمأنينة بين كافة شعوب العالم.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مرة أخرى يطلب إلى الجمعية العامة النظر في ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا. ويعلم الجميع أن هذا الحصار، الذي يرجع تاريخه إلى ما يزيد على ٣٠ عاما ما فتئ يؤثر تأثيرا هائلا على مستويات حياة السواد الأعظم من الشعب الكوبي، وما هو فوق كل اعتبار أنه لن يساهم على الإطلاق في جهود ذلك البلد لكي يصبح جزءا من الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي، فما زال الحصار لأسفنا الشديد، قائما حتى اليوم.

إننا في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تماشيا مع التزاماتنا في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم نقم قط بسن أو تطبيق قوانين أو تدابير تمس في رأينا سيادة دول أخرى وتضر بحرية التجارة والملاحة.

وشعب كوبا مثله مثل شعوب العالم الأخرى، له الحق في حياة من الكرامة والرخاء. ولتحقيق ذلك الهدف النبيل، فلابد أن يسمح لشعب كوبا بإقامة علاقات اقتصادية وتجارية وغيرها مع بقية العالم. وفي هذا العصر الجديد، الذي تسود فيه بشكل عام روح التعاون بين الدول، ألا يتعين علينا أن نعزز وأن نوسع مختلف أنماط التعاون الاقتصادي بين شعوب عالمنا، بما في ذلك الشعب الكوبي؟ من الطبيعي أن يتطور هذا التعاون المفيد وأن يجري تعزيزه بما يخدم مصلحة العالم بأسره. لذلك، يتعذر علينا أن نتفق مع أولئك الذين ما زالوا يؤيدون تطبيق تدابير اقتصادية قسرية عفا عليها الزمن ضد بلدان أخرى.

إن البند قيد النظر بند حساس وصعب حقا، ومن المفترض أن تكون هذه المناقشة جادة، وأن تفضي إلى نتيجة إيجابية. لقد عانى شعب كوبا البريء بالفعل معاناة كبيرة، ويستحق هذا الشعب اليوم كامل دعمنا وتعاطفنا. بطبيعة الحال، لا يسعنا أن نتجاهل الحجج التي دفعت بها الأطراف في النزاع، ولكننا إذا كنا قد نظرنا إلى المستقبل سويا وبإرادة سياسية، دون الخوض في مستنقع الماضي، فسنتمكن بكل تأكيد من التوصل إلى حل إيجابي.

ويرى وفد لاو أن هذه المناقشة ليست بالفرصة المناسبة لتبادل الانتقادات، بل هي بالأحرى فرصة متاحة لتكوين فهم كامل للوضع الحالي وللسعي معا إلى الحل. بهذه الملاحظة نود أن نتوجه بنداء ودي إلى الطرفين المعنيين، جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، بأن تلزما نفسيهما بإجراء حوار مخلص بغية التوصل إلى حل عادل ومشرف على جناح السرعة، يستجيب للمصالح المشروعة لكلا الشعبين، ويخدم السلم في المنطقة وفي العالم.

السيد نغوكوانغ هسوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام وزملاءه

على التقرير المعروض علينا والمقدم وفقا للقرار ١٦/٤٨ الذي اتخذته الجمعية قبل سنة.

إن الاتجاه صوب الحوار والتعاون الدولي والإقليمي أخذ يصبح قوة لا تقاوم بشكل متزايد. ومن رأينا أنه ينبغي للتعاون الدولي أن يستند إلى مبادئ احترام استقلال البلدان الأخرى وسيادتها الوطنية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعاون المفيد لجميع الأطراف وعلى قدم المساواة، وتسوية جميع المنازعات من خلال التفاوض وعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بالقوة.

وفي عالم اليوم، حيث يتعزز وعينا بالاستقلال باستمرار، إن احترام حق كل دولة في أن تختار بحرية طريقها الإنمائي، وحقها في المحافظة على هويتها الوطنية، شرط أساسي لصون السلم والاستقرار ولتدعيم التعاون الدولي. وتدابير الحصار والجزاءات وفرض شروط في العلاقات ما بين الدول من تراث الماضي الذي يتعارض مع الإرادة المشتركة للشعوب، والاتجاه السائد على نطاق العالم ومبادئ القانون الدولي. ومن ثم نؤيد تماما جميع القرارات التي اتخذتها بلدان حركة عدم الانحياز والتي تدعو الولايات المتحدة إلى إنهاء حصارها لكوبا.

ونكرر الإعراب عن موقف فييت نام: إن القوانين التـــي تتجاوز آثارها الحدود الوطنية يجب أن تلغى، لأنها لا تضر بمصالح كوبا التجارية المشروعة فحسب ولكن بمصالح بلدان أخرى أيضا. ويجب تنفيذ القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في هذا الصدد، فورا وبفعالية.

ولقد أعدنا التأكيد في مناسبات متعددة على أن العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة ينبغي أن تسوى عن طريق المفاوضات. ونرحب بالبيان المشترك الذي وقع مؤخرا بين هذين البلدين بشأن مسألة المهاجرين الكوبيين. ونأمل في أن يواصل الطرفان حوارهما لحل المشاكل الأخرى المعلقة بينهما.

وختاما، أود أن أنقل تعاطف شعب فييت نام العميق مع شعب كوبا الذي يمر حاليا بتلك المشاق. وبروح من التفهم والتضامن مع الشعب الكوبي اضطلعت حكومة فييت نام وشعبها بأنشطة تظهر التضامن والتأييد، وسيستمران في ذلك، مما يوفر المساعدة المعنوية والمادية لشعب كوبا لمعاونته على التغلب على مصاعبه والآثار المترتبة على سياسة الحصار.

السيدة زكريا (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن السفير رجالي إسماعيل الممثل الدائم لماليزيا.

وترغب ماليزيا في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا الذي تكلم بوصفه رئيسا لحركة عدم الانحياز. ويعكس البيان على النحو الواجب الموقف الذي اتخذه قادة حركة عدم الانحياز في قمة جاكرتا في ١٩٩٢، وتكرر الإعراب عنه مؤخرا في الاجتماعين الوزاريين لحركة عدم الانحياز المعقودين في القاهرة في حزيران/يونيه وفي نيويورك في أوائل الشهر الحالي.

وفي البيانات التي سبق أن أدلينا بها بشأن هذا البند من جدول الأعمال، أعربت ماليزيا بشكل ثابت عن اعتقادها بأن هذا الأمر يمكن أن يسوى على أفضل وجه فيما بين البلدين. وفي نفس الوقت، تقر ماليزيا بحق كوبا في الاستغاثة بالأمم المتحدة، لا سيما في قضية تنطوي على تجاوز للحدود الوطنية، مما يفتئت على المبادئ الأساسية للقانون الدولي ويتعارض مع عدد من القرارات التي اتخذتها هذه الهيئة على مر السنين.

ونعتقد بأن تسييد القانون الدولي يجب أن يكون الالتزام الأساسي لجميع الدول. ونحن، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، ملزمون جميعا بتأييد المبادئ الأساسية للقانون الدولي. ولقد كان توقير مبادئ القانون الدولي وتعزيز العلاقات السلمية والودية بين الدول من المعتقدات الأساسية التي تحكم العلاقات. واتساقا مع هذه المعتقدات ستصوت ماليزيا مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا.

السيد مواكاواجو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الإعراب عن تقدير وفدي المخلص لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/49/398 المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بخصوص البند ٢٤ الذي يرد في جدول الأعمال، والذي تنظر الجمعية العامة فيه حاليا.

ويحتوي هذا التقرير، مثلما احتوى تقرير السنة الماضية، ردودا من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ القرار ١٦/٤٨ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. والتقرير يبعث على الاطمئنان من حيث أنه من بين ٣٨ ردا مستنسخا في التقرير، لم يسجل رد واحد امتثالا لقانون الولايات المتحدة العدائي الذي يفرض على كوبا مقاطعة

اقتصادية وتجارية ومالية ويسعى إلى مد تطبيق القوانين المحلية إلى بلدان أخرى.

ومن أسف أنه لا يزال يُستهزأ بالدعوة الموجهة إلى جميع الدول بالامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير مثل تلك المفروضة على كوبا. وحقا، فمشروع القرار A/49/L.9 المعروض الآن على الجمعية يؤكد القلق من أن تكون تدابير أخرى ترمي إلى تدعيم وتوسيع المقاطعة المفروضة على كوبا قد استنت وطبقت، منذ اتخاذ القرارين ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨، محدثة آثارا وبيلة على الشعب الكوبي.

ولقد أيدت تنزانيا على نحو ثابت هذين القرارين لأن اتخاذ الجمعية لهما بشكل ساحق يشهد على رفض المجتمع الدولي الواضح للمقاطعة المفروضة على كوبا ولأية ضغوط تمارس على بلدان أخرى للتوقف عن التعاون مع ذلك البلد.

كما أننا نرى أن الحصار انتهاك لأحكام المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة أحكام الفقرة ٢، التي تنص على أن الهدف الأساسي للأمم المتحدة هو إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يفضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيره.

إن حقبة ما بعد الحرب الباردة المتغيرة مفعمة بوعود تحسين التفاهم والتعاون. والبيئة الجديدة تدعو مجتمع الأمم إلى التعايش في سلم وإلى الاحترام المتبادل والالتزام الكامل بالقانون الدولي. وفي هذا السياق تعتقد تنزانيا أن أي حصار، مثل ذلك المفروض على كوبا، والتمديد الملازم لتطبيق القوانين الوطنية على بلدان أخرى لا يتماشيان مع روح العصر ويتناقضان مع مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة.

وكما أكدت وفود عديدة في سياق هذه المناقشة، إن المفاوضات الودية تتيح السبيل المعقول الوحيد لحسم الخلافات بين الولايات المتحدة وكوبا. ولحسن الحظ، تقيم تنزانيا علاقات دبلوماسية وقنصلية حميمة مع كلا البلدين. لذلك، وبكل الثقة والصداقة تجاه هذين البلدين المجاورين، نأمل في أن يستخدما قدرتهما للشروع في حوار مجد استخداما كاملا بما يعود بالنفع المتبادل على شعبيهما. ولقد كان لقاؤهما الأخير في نيويورك للتفاوض حول مسائل الهجرة بناء نظرا لأنه كان دليلا واضحا على قدرتهما الكامنة على البدء في مفاوضات تفضي إلى رفع الحصار وتحسين العلاقات.

وفي الختام، تود تنزانيا أن تعرب عن أملها في أن يكون الوقت قد حان لأن - يرفع خلال مجرى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة - الحصار المفروض على كوبا منذ أكثر من ٣٠ سنة. وفي هذا السياق، نؤيد مشروع القرار A/49/L.9، نظرا لأنه يوفر زخما جديدا صوب حسن الجوار بين الولايات المتحدة وكوبا.

السيد فان ديونم مبيندا (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي - سيادة الرئيس - أن أكرر ذكر تقدير وفد بلادي للطريقة التي تديرون بها أعمال الجمعية العامة.

إنه لشرف كبير حقا بالنسبة لي أن أخاطب الجمعية بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وإنني أقوم بهذا على أمل إمكانية إيجاد حل شامل.

في الوقت الذي يشجع فيه المجتمع الدولي تسوية النزاعات بين الدول بالتفاوض والوسائل السلمية الأخرى، يكون من غير المقبول والمعقول استمرار تطبيق تدابير انفرادية مثل الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، بوصفه حلا للمشاكل الداخلية، ولتسوية الخلافات الثنائية. فالتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، وعلى شبه الجزيرة الكورية وايرلندا الشمالية إنما تبرهن بوضوح على أن الحوار أفضل من أي سبيل آخر لتسوية المشاكل.

إن الحصار المفروض على كوبا ينتهك - على وجه الخصوص بسبب تطبيقه خارج حدود الولاية الوطنية - مبادئ القانون الدولي والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وتأسف أنغولا لكون هذا الحصار، بالرغم من قراري الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨، اللذين يحثان على رفعه، قد ازداد إحكاما، مما يلحق الضرر بكل جهود الأمم المتحدة في هذا المضمار، ويؤدي إلى تفاقم تردي ظروف معيشة شعب ذلك البلد الشقيق.

إن الحصار وزيادة إحكامه، وهما أبعد ما يكونان عن الإسهام في حل المشاكل الداخلية، لن يؤديا إلا إلى العنف

والخسارة في الأرواح والممتلكات، وسيظلان يؤثران أساسا على شعب تلك الجزيرة، ولا سيما الأطفال والنساء.

وممـــا يشجـــع أنغـــولا غاية التشجيع الطريقة الإيجابية السريعة التي تجري بها كوبا والولايات المتحدة محادثاتهما الثنائية التي تخص قضايا الهجرة والتي أدت إلـــى إبـــرام الاتفـــاق الموقـــع في نيويـــورك في أيلـــول/سبتمبـــر الماضي. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه إذا استعمل نفس العزم لحل القضايا المعلقة التي تهم البلدين - وبصفة خاصة مسألة الحصار الاقتصادي - خفت بسرعـــة حـــدة التوتـــر فـــي علاقاتهما. لذا، نناشد بقوة كلا البلدين الدخول في حـــوار حتـــى يمكن القضاء بالكامل على هذه الآثار الأخيرة المتبقيـــة مـــن الحرب الباردة.

وكما حدث في سنوات سابقة، ستصوت بلادي مؤيدة مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وإذ استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة الخاصة بهذا البند، سنشرع في النظر في مشروع القرار A/49/L.9.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت. هل لي أن أذكّر أولا الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تلاحظ الولايات المتحدة أن المسألة المطروحة علينا اليوم قضية ثنائية. وإن الولايات المتحدة، على غرار أية أمة أخرى، لها الحق السيادي في تقرير علاقاتها الثنائية، بما في ذلك، شركاؤها في التجارة.

إن سياسة الولايات المتحدة ترمي إلى القيام، عن طريق التطبيق المتأني للجزاءات الموجهة ضد النظام الكوبي، بتشجيع التحول السلمي إلى الديمقراطية.

لقد أوضحنا، في مناسبات عديدة، أن إعادة نظرنا في الحصار تتوقف على ما إذا كان النظام الكوبي يتحرك صوب الديمقراطية، ويحترم المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وستكون استجابتنا مماثلة لمستوى الإصلاحات التي تجري في كوبا.

لا تزال حالة حقوق الإنسان في كوبا قاتمة ولم تتحسن. وما زال القمع المدبر لكل معارضة وغياب العديد من الحريات الأساسية للإنسان سائدين. وكل ما حدث أن الحالة قد ازدادت سوءا في الأشهر الأخيرة حيث قامت الحكومة باتخاذ إجراءات صارمة ضد المخالفين في الرأي والمدافعين عن حقوق الإنسان في أعقاب التعبير عن مشاعر مناهضة الحكومة في هافانا في آب/أغسطس. وقد بين الخروج الجماعي الأخير من كوبا عن طريق البحر، وهو الخروج الذي خاطر فيه الآلاف بأرواحهم، مدى ضعف أمل الكوبيين في أن تكون لهم حياة ومستقبل أفضل في ظل النظام الحالي.

لذلك، تبقي الولايات المتحدة الحصار من أجل الإبقاء على الضغط على نظام كاسترو لإقامة الحرية والديمقراطية، لأن الأمريكيين يعارضون قمع أصدقائهم الكوبيين من قبل نظام ديكتاتوري هو الأخير في نصف الكرة هذا.

وفي معظم الأحيان تذكر القيادة الكوبية الحصار بوصفه السبب في زيادة متاعب كوبا الاقتصادية. غير أن المشكلة الحقيقية تكمن في السياسات الاقتصادية الفاشلة التي ينتهجها النظام. فسيطرته الاقتصادية قد أخفقت في توفير النقد الأجنبي اللازم لشراء السلع المستوردة الكافية للوفاء بالاحتياجات الهامة للشعب الكوبي.

إن ما ينقص القرار غير السليم المطروح على الجمعية العامة هو الإشارة إلى ضرورة:

"الانتقال السلمي إلى الديمقراطية والنظام التعددي الذي يحترم حقوق الإنسان وحرية الرأي".

كما نص على ذلك في إعلان فريق ريو الصادر في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

لقد وطأت كوبا بالأقدام على قرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة بوصف ذلك انتصارا لأعمالها الديكتاتورية، في الوقت الذي أخفت فيه عن الشعب الكوبي نداءات أخرى صادرة عن منظمات دولية بالإصلاح الديمقراطي وبإعمال حقوق الإنسان في كوبا. ويجب ألا تبدو الجمعية العامة متغاضية عن تعسفات نظام قمعي.

إننا نسلم بأنه ينبغي أن يحدد شعب كوبا المستقبل الـــذي يريـــده لدولتـــه. ولكن هذا الشعب حرم طوال

٣٥ سنة من الحق في اختيار ممثليه، والإعراب عن آرائه دون الخوف من الانتقام، وعقد الاجتماعات أو تنظيمها بحرية.

والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة هو أسلوبنا لتوجيه رسالة نعبر بها عن استمرار رفضنا القوي لعناد النظام الكوبي - عزوفه عن الاتجاه صوب الديمقراطية أو عن احترام حقوق الإنسان للشعب الكوبي. وإجراء تصويت ضد القرار المعروض علينا سيعزز تلك الرسالة. فإننا نطلب إلى هذه الهيئة ألا تؤيد أية رسالة أخرى إلى الشعب الكوبي تقر فيها أعمال القمع التي تمارس ضده. ولن توجه الولايات المتحدة مثل هذه الرسالة، ولذلك فإنها لن تصوت تأييدا لهذا القرار.

السيد جاوشينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): في القرارين ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ كررت الجمعية العامة التأكيد على مبادئ من بينها تساوي الدول في السيادة الوطنية وعدم التدخل بأشكاله المختلفة في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وتدعو جميع البلدان إلى أن تفي بالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، وأن تتقيد بالقانون الدولي وبحريتي التجارة والملاحة على الصعيد الدولي. وتعبر هذه المطالب عن التطلع العادل للمجتمع الدولي.

ومما يؤسف له أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي دام أكثر من ثلاثة عقود، مازال ساريا، مسببا صعوبات ضخمة لاقتصاد كوبا ومعاناة جسيمة لشعبها، بل مؤديا إلى حدوث هجرة عارمة من اللاجئين الكوبيين وإلى زعزعة الاستقرار في أوائل هذا العام. ولا يمكن أن يثير هذا إلا قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي.

إن الموقف الثابت للحكومة الصينية هو أن حق الشعوب في جميع البلدان في اختيار نظمها الاجتماعية وطرق تنميتها ينبغي أن يحترم. ونحن نعارض التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى عن طريق اللجوء إلى فرض حصار اقتصادي وغير ذلك من أساليب سياسة تحقيق المكاسب استنادا إلى القوة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان هناك اتجاه دولي على صعيد الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف صوب حسم المنازعات والخلافات بين الدول عن طريق المفاوضات والحوار بدلا من طريق الجزاءات والمجابهة. ونأمل في أن يتخلى البلد المعني عن سياسته وممارسته اللتين يفرض بموجبهما ضغوطا وعمليات حصار على دول أخرى ذات سيادة، استنادا إلى قانونه الداخلي، وفي أن يتصرف بروح ميثاق الأمم المتحدة وبما يتمشى مع معايير القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بحسم نزاعه مع كوبا عن طريق المفاوضات والحوار.

وفي ضوء تلك الاعتبارات سيصوت وفد الصين مؤيدا لمشروع القرار A/48/L.9.

السيد هانز (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم الآن بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي تعليلا للتصويت على مشروع القرار A/49/L.9. وتحظى كلمتي هذه أيضا بتأييد السويد وفنلندا والنمسا والنرويج.

يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الانتقال السلمي إلى الديمقراطية واقتصاد السوق في كوبا. ونحن نشعر بقلق إزاء الآثار السلبية للحصار على حالة الشعب الكوبي. غير أن هذا الحصار ليس السبب الرئيسي للحالة الصعبة السائدة في كوبا. فالحكومة الكوبية مسؤولة إلى حد كبير عن تدهور الحالة في البلد بسبب خياراتها في مجالي الاقتصاد والسياسة.

ويدين الاتحاد الأوروبي الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في كوبا، وخصوصا في الميدان السياسي.

وقد شرعت الحكومة الكوبية في عملية إصلاح اقتصادي محدود، نأمل في أن تمهد السبيل صوب خطة أكثر شمولا للانتقال إلى اقتصاد السوق. وفي الميدان السياسي تحتفظ الحكومة الكوبية باحتكار كامل للسلطة السياسية. وهناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لتعزيز الحوار والتعاون على كل الأصعدة بغية السماح بالتطور اللازم صوب الديمقراطية والتعددية على نحو ما هو حادث في مناطق أخرى من أمريكا اللاتينية.

إن معارضة الاتحاد الأوروبي لأي تطبيق للقوانين الوطنية تتجاوز آثاره الحدود الاقليمية معروفة تماما. وقد رفضنا دائما الاجراءات التي تقوم بها الولايات المتحدة بهدف إشراك دول أخرى في تطبيق تدابير تجارية تندرج ضمن النطاق الخالص للسياسة الخارجية أو الأمنية للولايات المتحدة. وتبعا لذلك، عارضنا المبادرات التشريعية للولايات المتحدة، بما في ذلك قانون الديمقراطية الكوبية الذي يستهدف زيادة تشديد قبضة الحصار التجاري أحادي الجانب على كوبا من خلال تطبيق

تشريعات الولايات المتحدة خارج حدودها. ونرى أن هذه التدابير تنتهك المبادئ العامة للقانون الدولي ولسيادة الدول المستقلة.

ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقبل أن تقوم الولايات المتحدة من جانب واحد بتحديد وتقييد العلاقات الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي مع أية دولة أجنبية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا هو من المسائل التي يتعين حسمها أساسا على صعيد ثنائي بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة كوبا. وسوف تضع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى السويد وفنلندا والنمسا والنرويج، هذه الشواغل في الاعتبار عند التصويت على مشروع القرار المعروض علينا.

السيد كودريافتسيف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): ينوي الاتحاد الروسي التصويت مؤيدا مشروع القرار بإنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا الوارد في الوثيقة A/49/L.9، نظرا لأننا لا يمكن أن نوافق على الاجراءات الانفرادية المتخذة انتهاكا لمعايير القانون الدولي المرعية من قديم الزمان، ولا على ممارسة تمديد سريان السلطان القانوني الداخلي للدول إلى ما يتجاوز حدود إقليمها مما يضر بلدانا أخرى.

وترى روسيا أن التدابير الانفرادية المتخذة في إطار الحصار التجاري والمالي المفروض على كوبا لا تحول دون تشجيع زيادة الانفتاح في المجتمع الكوبي فحسب، بل إنها، على عكس ذلك، تعوق أيضا عمليات التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في ذلك البلد، كما أنها تعرقل إدماج كوبا الكامل في الهياكل الاقتصادية على الصعيد الدولي وعلى صعيد أمريكا اللاتينية. واستمرار هذا النهج لا يتوافق مع الدلالات الايجابية التي ظهرت مؤخرا والتي تشير إلى بدء إصلاحات اقتصادية في كوبا، ولا مع قرار هافانا بالانضمام إلى معاهدة تلاتيلولكو، ولا مع الدعوة الموجهة إلى كوبا من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق الإنسان. غير أن هذا لا يدل بالطبع على أي تغيير في موقفنا المبدئي فيما يتعلق بضمان حقوق الإنسان.

ويرى الوفد الروسي أن الحل المقبول قبولا متبادلا لمشكلة الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ينبغي أن يتم السعي إلى تحقيقه أساسا من خلال الحوار البناء بين الولايات المتحدة وكوبا بهدف تطبيع العلاقات بينهما. ونرحب في هذا الصدد بالعملية التفاوضية التي وسع نطاقها مؤخرا بين البلدين.

وبقدر ما يتعلق الأمر بروسيا نواصل دعم العلاقات التجارية الطبيعية مع كوبا على أساس المنفعة المتبادلة والامتثال الصارم للمبادئ المقبولة قبولا عاما، وهو مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مجال تعليل التصويت قبل إجراء التصويت.

وستتخذ الجمعية العامة الآن قرارا بشأن مشروع القرار A/49/L.9. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، انتيغوا وبربودا، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، اكوادور، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غانا، اليونان، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سيشيل، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زائير، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: ألبانيا، الأرجنتين، أرمينيا، بوتان، بروني دار السلام، بلغاريا، كوت ديفوار، الجمهورية التشيكية، السلفادور، اريتريا، استونيا، فيجي، غابون، جورجيا، ألمانيا، غواتيمالا، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، المغرب، نيبال، هولندا، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، سوازيلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، المملكة المتحدة، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.9 بأغلبية ١٠١ صوت مقابل صوتين مع امتناع ٤٨ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم. وأذكر الوفود بأن تعليل التصويت مقيد بمدة ١٠ دقائق وينبغي أن تقوم به الوفود من مقاعدها.

السيد فوكوشيما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلبت الكلمة لبيان موقف اليابان من ناحية الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/49/L.9.

ويساور اليابان بعض الشكوك، كما أوضحت في العام الماضي والعام الذي سبقه، بشأن ما إذا كان يتسنى للمناقشات الجارية في الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تؤدي بالفعل، وبطريقة بناءة إلى حل مسألة الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وهذه المسألة ذات طابع شديد التعقد. وتتساءل اليابان عما إذا كان في استطاعة القرار الذي اتخذ فورا أن يعالج، في الواقع، مثل هذه المسألة المعقدة معالجة صحيحة. فإذا لم يكن ذلك في مقدوره، فإن المسألة ستظل دون حل حتى يتم الاهتداء إلى طريقة أفضل لتحقيق حل سليم.

السيد وتسيك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد صوت وفد أوكرانيا مؤيدا مشروع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة توا. ويعرب وفد أوكرانيا بذلك عن اعتقاده بأن اقرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتشريع ذي طابع يتجاوز الحدود الاقليمية وبوجه خاص الحصار الاقتصادي وتطبيق ذلك التشريع، يمكن أن يؤثرا تأثيرا عكسيا على سيادة دول أخرى ومصالحها المشروعة وكذلك على حرية التجارة والملاحة.

ونرى أن هذه التدابير تتنافى مع المبادئ المعترف بها عموما للقانون الدولي. ونعتقد أنه لا يستحق التأييد سوى الجزاءات التي فرضها على نحو صحيح المجتمع الدولي استنادا إلى قرارات اتخذتها الأمم المتحدة.

ولن تقبل أوكرانيا استخدام تدابير اقتصادية كوسيلة لتحقيق أية أهداف سياسية وتعتقد بوجوب إقامة العلاقات بين الدول على أساس الامتثال التام للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

وتأمل أوكرانيا، بعد أن صوتت مؤيدة مشروع القرار، أن تتم تسوية سريعة لهذا الصراع المتطاول في مجال العلاقة بين دولتين - وهو صراع يرجع إلى فترة المواجهة أثناء الحرب الباردة - وذلك عن طريق إجراء حوار مفتوح على أساس من الثقة المتبادلة والمساواة في السيادة.

السيد هايس (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد علل ممثل ألمانيا تصويته باسم الاتحاد الأوروبي، الذي يضم ايرلندا في عضويته، وباسم السويد وفنلندا والنرويج والنمسا. ويؤيد وفدي تأييدا تاما ذلك التعليل.

وامتنعت ايرلندا عن التصويت على القرار. ولا يعني ذلك أن ايرلندا تؤيد استمرار التدابير التي يتناولها القرار. وبالعكس، فإن الحكومة الايرلندية توافق على مناشدة جميع الدول الامتناع عن اصدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في القرار. ونعتقد، أيضا، في ضوء التغييرات الكبيرة التي جرت في الأعوام الأخيرة في ميدان الشؤون الدولية أنه ينبغي للدول التي تطبق هذه القوانين والتدابير النظر في إلغائها على نحو عاجل.

والمسألة التي تثور بشأن العلاقة بين الولايات المتحدة وكوبا هي كيفية تشجيع التطوير، على أفضل نحو، في هذا الاتجاه وما إذا كان اتخاذ القرار في هذا الوقت هو أحسن الطرق لتحقيق ذلك الهدف.

وفي هذا الخصوص شعرت الحكومة الايرلندية بالبهجة بالمحادثات الأخيرة بين حكومتي البلدين. ونود تشجيع تلك العملية واتاحة الوقت اللازم لتطورها. ويتوخى القرار الذي صدر توا إعادة النظر في المسألة في دورة

العام المقبل للجمعية العامة. ونأمل، بإخلاص، أن يرفع الحظر قبل ذلك التاريخ، وأن يمكن إيجاد الظروف التي تتيح تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا.

وإن شواغل ايرلندا فيما يتصل بالحقوق الإنسانية في كوبا وتطبيق التشريعات الوطنية فيما وراء الحدود الاقليمية مبينة في تعليل التصويت الذي أوضحه ممثل ألمانيا، الأمر الذي أشرت إليه بالفعل.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد الدراسة المتأنية، أيدت كندا القرار الذي اتخذناه توا.

وأود أن أؤكد على أن قلق كندا الرئيسي إزاء الحصار يتمثل في أنه يتعدى الحدود الإقليمية، وفي الطريقة التي تسعى بها القوانين واللوائح الحاكمة للحصار إلى تقييد حرية التجارة مع بلدان أخرى مثل كندا. لقد اتخذت كندا دوما موقفا قويا ضد هذه التدابير، وقد أصدرت في عام ١٩٩٢ أمرا بوقف التعامل لكي تضمن ألا تقع الشركات الكندية تحت طائلة قوانين أجنبية تتعلق بالتجارة مع كوبا.

وأود أيضا أن أؤكد على أن تصويتنا على هذا القرار لا يعني ضمنا إلقاء تبعة المصاعب التي تواجهها كوبا في الوقت الراهن على ذلك الحصار. فنحن نرى أن إجراء اصلاحات في كوبا ضروري. وقد أجرت الحكومة الكندية في حزيران/يونيه الماضي عددا من التعديلات لسياساتها تجاه كوبا، قصد بها مساعدة ذوي الحاجة من الكوبيين على الصعيد الشعبي، وتعزيز قدرتنا على دعم الإصلاح الاقتصادي والسياسي في كوبا. وأود أن أنوه بصفة خاصة بقلقنا المستمر بشأن حالة حقوق الإنسان وتطور الديمقراطية في كوبا. وسنواصل ثنائيا وفي المحافل التي توفرها الأمم المتحدة ممارسة الضغط لإحداث التحسين في هذه المجالات.

وفي نفس الوقت نعتقد أنه في عالم ما بعد الحرب الباردة هذا ينبغي للمجتمع الدولي أن يشترك مع كوبا، ليس عزلها، بغية تحقيق أهدافنا.

السيد ماكينون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوتت نيوزيلندا مؤيدة القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.9 وقد أدلينا بهذا التصويت مع بعض التحفظات عليه.

صوتنا لصالح القرار لأن هناك مبدأ أساسيا هاما معرضا للخطر بما يترتب على ذلك من عواقب مباشرة بالنسبة للمصالح الاقتصادية والتجارية. إننا نرى أن من الضروري أن تكون جميع البلدان قادرة على ممارسة أعمالها الاقتصادية والتجارية والمالية وأعمال المتاجرة بمنأى عن أي تشريع يتعدى الحدود الإقليمية فرضته بلدان أخرى انفراديا.

ومع ذلك فقد كنا نحبذ قرارا بشأن هذا الموضوع لا يهتم إلا بهذا المبدأ. ومن ثم من دواعي الأسف أن نحيط علما بأن القرار مازال يتضمن مواد غريبة محددة ليس لها أي صلة بالشواغل المتعلقة بامتداد التشريع المتجاوز للحدود الإقليمية، وبأنه يستند أيضا على نحو انتقائي إلى مبادئ منصوص عليها في الميثاق. ويعرب أيضا عن أسفنا لأن نص هذا العام يهدف مرة أخرى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المسألة في الأمم المتحدة.

ونود أيضا أن نؤكد على أن تصويتنا ينبغي ألا يفسر بأي حال بأنه تأييد لسياسات أو ممارسات كوبا. إن إجراءنا الذي اتخذناه بالإدلاء بتصويت إيجابي على هذا القرار يرجع إلى قلقنا بشأن المبدأ المعرض للخطر.

السيدة كلاين - لومبان توبنغ (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوت وفد سورينام هذا العام مؤيدا القرار بضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وقد حثنا على التصويت في صالح القرار الاتجاه الإيجابي الذي يسود في العالم اليوم، والذي تؤيده الأمم المتحدة وتؤيده حكومة سورينام، صوب حل المشكلات من خلال الحوار والتعاون والتفاهم.

ولقد أيدت سورينام دوما إقامة علاقات ودية وتقدمية فيما بين الشعوب، وعدم استخدام التدابير القسرية في العلاقات بين الدول.

ولكن وفدي يشعر في الوقت ذاته بالقلق إزاء حقيقة مفادها أنه ليست كل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتولى مقاليد حكمها حكومة منتخبة ديمقراطيا وفقا للاتجاه الذي تطور في السنوات الأخيرة في هذه المنطقة.

إن وفد سورينام يؤيد بقوة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استعادة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان

وحرياته الأساسية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بأسرها.

السيد نييتو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد امتنعت الأرجنتين مرة أخرى عن التصويت على هذا القرار الذي اتخذ على التو، لأننا نعتقد أن هذا النص يمثل مشكلة ذات طابع ثنائي بين دولتين نقيم مع كل منهما علاقات ودية قوية.

والأرجنتين على ثقة بأن الشعب الكوبي في وسعه أن يتطلع إلى مستقبل من الحرية من خلال انتقال سلمي إلى نظام ديمقراطي متعدد. كما أننا على يقين بأنه أثناء إجراء المحادثات التي استؤنفت في أوائل هذا الأسبوع بين البلدين سيكون في استطاعتهما تناول تلك المسائل التي يريان أنها تستحق العلاج العاجل.

السيد تيجيرا - باريس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في السنوات الأخيرة، خطا النظام الدولي خطوات هامة صوب السلم وتهيئة مناخ أكثر مواتاة للتجارة من خلال الحوار والتفاوض المباشر. إننا جميعا نتفق على ضرورة تشجيع تلك المبادرات، وعلى تعزيز مناخ الثقة والصداقة بين الدول في جميع المجالات شريطة الامتثال الكامل لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والصكوك القانونية الدولية. ودعما لتلك الأهداف على وجه التحديد صوتنا مؤيدين هذا القرار.

ونرى أن نتيجة التصويت ليست سوى تأكيد لتلك المبادئ، وليست فشلا أو نجاحا برلمانيا.

إن الضرورة تقتضي حل المشاكل التي تكتنف الجنس البشري من خلال تعزيز التعاون والاتفاق الدوليين، وليس بممارسة أي ضغوط قسرية عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو أي شكل من الأشكال التي تقوض استقلال الشعوب وسيادتها.

ومن ثم نعتقد أن فرض تدابير اقتصادية انفرادية يشكل عقبة أمام المشاركة الحرة في العلاقات الاقتصادية بين الدول، وأن ذلك لا يتفق مع تطلعاتنا صوب إقامة نظام دولي عادل من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

إن الآثار الباقية التي ما زالت قائمة من سياسات التدخلات لا تقتصر على إملاءات من سلطة تنفيذية واحدة على سلطة تنفيذية أخرى. فالفرعان التقليديان الآخران يباشران أيضا أحيانا مبادرات كهذه، لذلك ينبغي أن نذكر بأن التشريعات لا يمكن أن تتعدى في تأثيرها الحدود الاقليمية إلا عند التوقيع على معاهدات بشأنها.

ونرى أن اعتماد تدابير من هذا الطابع من جانب دولة ضد أخرى لأسباب سياسية لا يسهم في حسم الخلافات القائمة بينهما. ولقد شهدنا في كثير من الحالات أنها لا تثير إلا المجابهة، وتؤدي إلى المعاناة بين السكان دون أن تحدث أي تغيير في أنظمة الحكم التي فرضت ضدهم. إنها تولد رد فعل طبيعيا قوميا، رد فعل يميل إلى عرقلة العودة الصحيحة إلى الديمقراطية، وإلى مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، يشكل نشوء جو التفاهم والتعاون فرصة غير عادية لتجاوز عواقب المجابهة الايديولوجية. لذلك، نتشاطر فكرة تشجيع إيجاد جو إيجابي يمكن فيه حسم كل المشاكل الناجمة عن المجابهات المستمرة في قارتنا.

وفي ريو دي جانيرو أعلن مؤخرا رئيس جمهوريتنا السيد رافائيل كاليدرا ما يلي:

"يحدونا الأمل في أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا السلم بعضهما مع بعض، تماشيا مع الخطوط التي أقامها القانون الدولي، واتساقا مع التوافق الذي تحققه الآن البلدان المتحضرة. وإذا رفع الحصار المفروض على الكوبيين كان ذلك نتيجة مباشرة وفورية لهذا القرار، ويمكن أن تبدأ على أساسه مرحلة جديدة من النقاش لحسم القضايا الأخرى المعلقة التي قد تكون قائمة بين البلدين".

السيد غرفايس (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد امتنعت كوت ديفوار مرة أخرى عن التصويت على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وامتناع وفد بلادي عن التصويت لا يبين بحال من الأحوال رغبتنا في أن نرى استمرار مأساة الشعب الكوبي الذي يتعرض طوال سنوات عديدة لصعوبات اقتصادية واجتماعية نجمت عن الحصار، لكن امتناعنا إنما يرجع إلى إيمان بلادي بتجنب أية عرقلة للعملية التي تدعو كوت ديفوار إليها دوما، وهي شروع الولايات المتحدة وكوبا، في نهاية المطاف، في المحادثات الثنائية.

ترحب كوت ديفوار بإجراء هذا الحوار ويحدوها الأمل في أن يستمر وأن يستكمل على وجه السرعة، لإنهاء الحصار الجائر الذي يروح ضحيته الشعب الكوبي التعس والذي يتناقض مع مبادئ ميثاقنا.

السيد مونغولو (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في تصويتات ماضية على مشاريع قرارات مماثلة امتنع الوفد الملاوي عن التصويت. لكن ذلك لم يعن أن ملاوي أيدت الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، أو أنها، حقا، تعارض مشاريع القرارات.

مع ذلك، صوت الوفد الملاوي الآن مؤيدا اعتماد مشروع القرار A/49/L.9 بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. والوفد الملاوي مقتنع اقتناعا راسخا، إذ يفعل ذلك، بأن هذه المسألة كان ينبغي الانتهاء منها منذ وقت طويل وينبغي حسمها، وبذلك تنتهي المعاناة المفروضة بلا داع على الشعب الكوبي البريء. وأفضل صيغة مضمونة لحسم المشاكل المعلقة القائمة بين كوبا وأكبر وأقوى دولة مجاورة لها، الولايات المتحدة، هي عملية المناقشات الثنائية. وهذه العملية، في الواقع، قد بدأت بالفعل، وإن كانت تتعلق بقضية واحدة فقط، وينبغي توسيع هذه العملية وتكثيفها.

يعتقد الوفد الملاوي اعتقادا راسخا بضرورة إزالة جميع المعوقات من طريق الحوار المثمر بين كوبا والولايات المتحدة. وحينئذ فقط يمكن تهيئة جو يؤدي إلى نجاح هذا الحوار. ومن شأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الحالي المفروض من جانب الولايات المتحدة على كوبا أن يشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل تناول البند التالي، أود أن أعلن أن المكتب سيجتمع يوم الجمعة، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في الساعة ٩/٣٠ صباحا في غرفة الاجتماعات ٣ للنظر في طلب إدراج بند فرعي إضافي مقدم من رواندا وارد في الوثيقة A/49/233، وطلب إدراج بند إضافي مقدم من عدد من البلدان وارد في الوثيقة A/49/234.

كما أود أن استرعي انتباه الممثلين إلى الوثيقة A/49/452، التي تتضمن رسالة موجهة إليّ من رئيس اللجنة الخامسة، تتعلق بالتنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، وإلى الوثيقة A/49/6، المتضمنة البرنامج ٦ للخطة المتوسطة الأجل المتعلقة بالقضاء على الفصل العنصري.

ولعل الأعضاء يذكرون أنني في الجلسة العامة السادسة عشرة المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، طلبت من الوفود أن تقدم آراءها، كتابة، في البرنامج، لإحالتها إلى رئيس اللجنة الخامسة.

وأود أن أحيط الأعضاء علما بأننا لم نتلق أي ردود حتى تاريخه. لذا، سأبعث برسالة إلى رئيس اللجنة الخامسة أخبره فيها بذلك.

البند ٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

تقرير الأمين العام (A/49/357 و Add.1)

مشروع قرار (A/49/L.8)

تعديل (A/49/L.11)

الأمير سيسوات سيريراتد (كمبوديا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، لقد أعربت حكومة بلادي في ٣٠ أيلول/سبتمبر عن تهانئها الحارة على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. واسمحوا لي، بصفتي صديقكم وزميلكم الذي كان له شرف وحظوة العمل معكم عن كثب طوال سنوات كثيرة، أن أكيل الثناء لكم بصفة شخصية من هذه المنصة وأن أتمنى لكم كل النجاح في الطريقة المهنية التي تقودون بها الجمعية العامة.

لقد انقضى عام ونيف عام منذ أن أجرت كمبوديا انتخابات حرة نزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد أسفرت النتيجة عن حكومة وبرلمان منتخبين انتخابا ديمقراطيا. وبالرغم من أن العالم ينظر الآن إلى كمبوديا بوصفها بلدا يتمتع بالسلم والوئام، فإن ريفها ما زال مليئا بالألغام الأرضية وما زالت الحاجة إلى إزالتها تزداد إلحاحا باستمرار.

تولي مملكة كمبوديا أهمية بالغة لمشكلة الألغام الأرضية. ولهذا السبب يسر وفد بلادي غاية السرور أن يكون من بين مقدمي مشروع القرار A/49/L.8 "المساعدة في إزالة الألغام"، الذي عرضه على الجمعية العامة زميلي الممثل الدائم لألمانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن كمبوديا، وهي بلد عصفت به الحرب مدة تزيد على ٢٠ سنة، تقدر المبادرة التي اتخذ زمامها الاتحاد الأوروبي حول مشكلة الألغام البرية، ويحيط وفد بلدي علما بارتياح كبير بتقرير الأمين العام في الوثيقة A/49/357 المعنون "المساعدة في إزالة الألغام".

لقد كتب الكثير جدا عن كمبوديا خلال العقدين الماضيين - عن حربها واحتلالها وفقرها ولاجئيها - وإن كان القليل جدا مما كتب عن أهوال الألغام البرية استند إلى ملاحظات مستقاة من مصدرها الأصلي؛ وكان قد حدث الكثير جدا قبل الأحداث التي طويت في صفحات النسيان أو لا تزال مشوشة أو غامضة بحيث أصبح المواطن العادي في بلدي لديه من الأسباب ما يجعله يقف حائرا ومذعورا.

وقام بزرع الألغام في كمبوديا على مدى فترة تزيد على عقدين كل الأطراف والبلدان التي تورطت في الصراع الذي دار في بلدي. ويصعب على أي كمبودي - سواء كان ذكرا أو أنثى - أن يفكر في بلده دون أن يتملكه إحساس بالحزن والذنب المتجدد وشبه المستمر، ليس فقط بسبب الحرب التي عصفت بأرضه وما سببته من خسائر فادحة في الأرواح ودمار هائل في الممتلكات، بل أيضا بسبب ما لحق الأراضي الزراعية ذاتها من انهيار وتدهور نتيجة للزيادة الكبيرة في الإصابات الناجمة عن انفجار الألغام البرية فيما بين العمال الزراعيين. وتحد هذه النبائط الفتاكة من قدرة كمبوديا على تلبية احتياجاتها الغذائية وتوسيع قاعدتها الإنتاجية، فضلا عن كونها تشكل تهديدا خطيرا ومستمرا، وهي لا تزال تسبب بتر أطراف ٣٠٠ شخص في الشهر، من الجنود ومن المواطنين من غير المحاربين على حد سواء، مما يجعلها أشد فتكا من أي سلاح آخر.

إن صاحب الجلالة الملك نورودوم سيهانوك، الذي يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الخطرة التي تواجه كمبوديا اليوم، أوضح بجلاء في مناسبات عديدة موقفه تجاه هذه القضية، بإدانته بشدة استخدام الألغام البرية. ودعا جلالته بلدان العالم إلى أن توقف إنتاج الألغام البرية وتدمر كل مخزوناتها. وقدر مليكنا حق التقدير الإجراءات التي اتخذتها البلدان المعنية التي أعلنت عن وقف اختياري لتصدير أو نقل أو بيع الألغام البرية المضادة للأفراد والنبائط الفتاكة المتصلة بها. كما دعا جلالته الجمعية الوطنية الكمبودية إلى سن تشريع يحظر إلى الأبد هذه الأجهزة الفتاكة في كمبوديا.

لهذا، رحبت حكومة بلدي بخطاب الرئيس كلينتون الذي ألقاه أمام هذه الهيئة يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، والذي اقترح فيه الخطوة الأولى صوب القضاء في نهاية المطاف على الألغام البرية المضادة للأفراد في العالم التي تقدر بنحو ٨٥ مليون لغم. إن كمبوديا، التي لديها ما بين ٨ إلى ١٠ ملايين لغم فوق أراضيها، تؤيد دعوة رئيس الولايات المتحدة للانضمام إليه في الجهود الرامية إلى إبرام اتفاق لتقليل عدد هذه الألغام وسهولة الحصول عليها. وهذه الأنباء جديرة بالترحيب حقا، نظرا لأن الألغام البرية، خلافا للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، لم يجر حظرها قط كما نعلم جميعا - وهي ليست فعالة ومعمرة فحسب، ولكنها أيضا سهلة المنال سواء من البلدان التي تصنعها أو من الشبكة العالمية واسعة النطاق من تجار الأسلحة. كما أن جميع أنواع الألغام في المتناول وتكلفة إنتاجها منخفضة نسبيا على الصعيد المحلي أو في الخارج. وقد أصبحت الألغام البرية من الأسلحة المفضلة لدى جيوش كثيرة ولدى العديد من رجال المقاومة المحاربين في سبيل الحرية في أنحاء العالم.

وتنتشر الألغام المزروعة على طول حدود كمبوديا التي تبلغ نحو ٧٠٠ كيلومترا مع تايلند بشكل جعل المنظمات غير الحكومية تعتبرها ثالث الأخطار الأشد فتكا بالصحة العامة في البلاد إذ أنها تلي الملاريا والسل. وقبل إنشاء مركز العمل الكمبودي لإزالة الألغام - وهو فعلا البرنامج الكمبودي الذي حل محل البرنامج الذي وضعته سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا لم يكن القرويون الكمبوديون يتاح لهم أي سبيل لاستقاء معلومات عن الأمكنة المزروع فيها ألغام سوى ما يسمعونه من

الجنود أو السكان الذين يعيشون حول مناطق المعارك السابقة عن وجود أماكن شديدة التركيز للألغام حول القواعد العسكرية وموارد المياه والقرى المهجورة. ولم تكن هناك فيما مضى أية خرائط أو سجلات عن الألغام أو حوادثها. وعلى الرغم من أن السكان المحليين والعمال الزراعيين كانوا على علم بوجود الألغام، فقد استمر تعرضهم للقتل والتشويه نتيجة لانفجار تلك الألغام.

وخلال الفترة الانتقالية لتواجد الأمم المتحدة في كمبوديا عهد مجلس الأمن إلى سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا بمهمة تنفيذ برامج توعية بوجود الألغام ووضع ما يشير إلى مواقعها وإزالة الألغام والتدريب على عمليات إزالتها. وفي أعقاب التواجد الناجح لتلك السلطة في كمبوديا، كلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بالقيام بدور يتمثل في دعم وبناء قدرات مركز العمل الكمبودي لإزالة الألغام بمساندة من إدارة الشؤون الإنسانية. وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الفور برنامجه لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في كمبوديا. وأيد الإبقاء على المجالات الأربعة الرئيسية التي يتحمل فيها مركز العمل الكمبودي مسؤولياته عن إزالة الألغام لفترة سنتين بينما اتجه في نفس الوقت صوب القيام بعملية تشمل كمبوديا بأكملها.

وفي كمبوديا، توجد ألغام متناثرة في منطقة تقدر مساحتها بـ ٢٠٠ ٣ كيلومتر مربع، غالبيتها من الأراضي الزراعية ومناطق إعادة التوطين. وقد قام مؤخرا مركز العمل الكمبودي لإزالة الألغام بإجراء مسح عام لمناطق الألغام في إطار الولاية المسندة إلى سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، غطى ٨٠ في المائة من مساحة البـــلاد. وأسفر ذلك المسح عن النتائج التالية: تسجيل ٨٥١ ١ حقلا للألغام في قاعدة البيانات؛ ووضع علامات حول حقول الألغام يبلغ طول محيطها ٠٠٠ ٣٥٢ متر؛ وتطهير مناطق تزيد مساحتها على ٨ ملايين كيلومتر مربع من الألغام؛ وتدميـــر أكثر من ٠٠٠ ٢٠ لغم مضاد للأفراد، و ١٣٢ لغما مضادا للدبابات، و ٠٠٠ ١٣٢ نوع من المعدات الحربية غير المفجرة. وحصل نحو ٣٠ في المائة من السكان المعرضين للمخاطر على تدريب للتوعية المتصلة بالألغام من خلال مركز العمل الكمبودي لإزالة الألغام وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية.

وحكومة بلدي مسرورة بنتيجة الأعمال التي أنجزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشتى المنظمات الدولية الأخرى، والحكومات الأجنبية، بالتعاون الوثيق مع مركز العمل الكمبودي المعني بمشاكل الألغام البرية. وقد قامت وحدة التدريب على إزالة الألغام بتدريب ٣٣٢ ٢ كمبوديا كأفراد يقومون بإزالة الألغام و ٩٩ من المشرفين. ويوجد اليوم نحو ٩٠٠ ١ من الأفراد المدربين على إزالة الألغام يعملون بنشاط في كمبوديا من بينهم ٤٠٠ ١ فرد يعملون بشكل مباشر لحساب مركز العمل الكمبودي لإزالة الألغام.

وتود حكومة كمبوديا الملكية أن تعرب عن خالص شكرها وعميق تقديرها للجهود الدؤوبة والأعمال الخطرة التي يقوم بها كل يوم موظفو الشركة الفرنسية للمساعدة المتخصصة، وهيئة المعونة الشعبية النرويجية، ومنظمة العمل الدولية، وهالو ترست، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسة المدافعين عن الضحايا، والمساعدة الإنمائية الرسمية للمملكة المتحدة، ووزارة خارجية الولايات المتحدة.

والواقع أن عمليات إزالة الألغام مكلفة جدا. ويقدر حاليا أنه سينفق أكثر من ١٨ مليون من الدولارات في كمبوديا في غضون فترة سنتين، وقد تم بالفعل تلقي جزء من ذلك المبلغ مقداره ٩,١ مليون دولار لعام ١٩٩٤ من الدول المانحة التالية: استراليا والدانمرك وكندا والملكة المتحدة ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقدمت الولايات المتحدة مبلغا إضافيا مقداره ١,٦ مليون دولار لشراء معدات لإزالة الألغام، بالإضافة إلى ما يزيد على ٩٠ خبيرا ومهندسا في ميداني إزالة الألغام وتشييد الطرق والجسور في إطار ترتيب منفصل مع الحكومة الكمبودية. وتعهدت حكومة السويد بتقديم ٢,٣ مليون من الدولارات. كما قدمت بلجيكا والنرويج أفرادا إلى جانب ما قدمته البلدان التي ذكرتها توا كجزء من الفريق الاستشاري التقني.

وبينما أقوم اليوم بإبلاغ الجمعية العامة بهذه النتيجة الإيجابية في مجال إزالة الألغام، قامت جماعات الخمير الحمر في الأسبوع الماضي بزرع الألغام مرة أخرى في مقاطعة سييم ريب، مما تسبب في مقتل مواطنين من الكمبوديين العاملين في إزالة الألغام مع الشركة الفرنسية للمساعدة المتخصصة. وفي يوم الأربعاء ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أعلن راديو الخمير الحمر بفخر عن قيام مقاتليه بزرع ١٠٠ لغم بري جديد في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر على طول الطريق رقم ١٠ الممتد جنوبا من مدينة باتمبانغ. ويشكل هذا العمل تهديدا خطيرا لرفاه شعبنا.

ولكن الشعب الكمبودي يتحلى بإرادة قوية. وهو يواصل العمل الجاد من أجل تنمية وتعمير بلده، دون أن يسمح لأي عمل من أعمال التخويف التي يمارسها الخمير الحمر بأن يثنيه عن طريقه. وعلى الرغم من أعمال المضايقة والتخريب التي تمارسها جماعات الخمير الحمر بين الفينة والفينة فإن الحالة في كمبوديا تتحسن من يوم إلى آخر. أعرب عن خالص شكري للجمعية العامة على ذلك.

السيد ف. أ. خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أسعدنا كثيرا أن نرى مسألة الألغام البرية غير المزالة وقد استحوذت على اهتمام المجتمع الدولي وتجري مناقشتها بالجدية التي تستحقها.

وقد نوقشت هذه المسألة لأول مرة في دورة الجمعية العامة بالعام الماضي. ومنذ ذلك الحين اتخذت بعض الخطوات للأمام في معالجة هذه المسألة. ونحن نتمتع حاليا بدراية أكبر بحجم المشاكل التي تمثلها الألغام البرية غير المزالة والعقبات القائمة في سبيل إزالة هذه الألغام. واتخذت بالفعل خطوات للتغلب على هذه العقبات، ويوجد إدراك متزايد للتدابير الأخرى التي تدعو الحاجة إلى اتخاذها.

وتدعو الحقائق المتعلقة بالاستخدام العشوائي للألغام البرية للاكتئاب. إذ تنشر أكثر من ١١٠ ملايين من الألغام البرية في أنحاء عديدة من العالم. ويلقى أكثر من ٨٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين الأبرياء، حتفهم كل شهر بواسطة هذه الألغام. وقد تدهور بشكل مثير إنتاج الأغذية في المناطق المبتلاة بالألغام البرية. وتأثرت تأثرا خطيرا الهياكل الأساسية المادية في بلدان عديدة - الطرق وخطوط الطاقة ونظم الري.

وهذه الحقائق ليست مجرد مسائل مجردة فيما يتعلق بنا في باكستان. وقد عانينا مباشرة من الدمار نتيجة للاستخدام العشوائي للألغام البرية. وعولج الآلاف من اللاجئين الأفغان الذين لحقت بهم إصابات بسبب هذه الألغام في مرافقنا الطبية. ونوفر علاج إعادة التأهيل للكثيرين ممن بترت أطرافهم مدى الحياة. ونواصل أيضا استضافة عدد هائل من اللاجئين، يعجز العديدون منهم عن العودة إلى أفغانستان نتيجة للأخطار التي تشكلها الألغام غير المزالة. وجرى تلغيم خط المراقبة في جامو وكشمير بكثافة، مما يتنافى مع اتفاق وقف إطلاق النار المعقود في كراتشي سنة ١٩٤٩. وأدى هذا إلى حدوث مأساة إنسانية كبيرة.

وأصبحت الخطوات اللازمة لإزالة الألغام بنجاح واضحة من جراء تحديد العقبات القائمة في طريق إزالة الألغام البرية. والعقبات الرئيسية هي: القدرة المحدودة التي يرثى لها، في مجال إزالة الألغام، لمعظم الدول التي تواجه هذه المشكلة وعدم التنسيق بين مختلف الوكالات المشاركة في الجهود الرامية إلى إزالة الألغام والتكنولوجيا البدائية المتوفرة في ميدان الكشف عن الألغام وإزالتها وقبل كل شيء المستوى المتدني لتمول إزالة الألغام.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ياسين (السودان).

وتسعدنا الإشارة إلى أن بعض الخطوات الضرورية للإزالة الفعلية للألغام قد اتخذت بالفعل. وتركز وكالات الأمم المتحدة على تعزيز قدرة الدول على القيام بأنشطة إزالة الألغام. وحيثما كانت الدول في وضع لا يمكنها من الاضطلاع بهذه المهمة، حتى بالاستعانة بمساعدة خارجية، فإن المنظمات غير الحكومية قد شجعت على الإسهام على نحو صحيح. وتتخذ خطوات متزايدة لتنسيق وتكامل الجهود حيث يوجد مشاركون متعددون - منظمات غير حكومية وسلطات تابعة للدولة ووكالات الأمم المتحدة - في أنشطة إزالة الألغام. وسيؤدي اختيار إدارة الشؤون الإنسانية، في نطاق الأمم المتحدة كمركز تنسيق لهذه الأنشطة، إلى زيادة المساعدة في تكامل جهود الأمم المتحدة وفي زيادة التنسيق مع منظمات أخرى تعمل في هذا الميدان.

وفي حين تجري معالجة الجوانب التنظيمية لأنشطة إزالة الألغام فإنه لا يوجد تأكيد كاف على رفع مستوى تكنولوجيا إزالة الألغام والكشف عنها. وليس صحيحا القول بعدم إمكان التغلب على المشاكل التقنية القائمة في سبيل الكشف السريع والفعال عن الألغام وتدميرها. والواقع أن تقرير الأمين العام بشأن "المساعدة في إزالة الألغام" يكشف عن الوجود الفعلي للتكنولوجيا اللازمة لإنتاج جهاز متعدد التحسس للكشف عن الألغام؛ ولا ينقصها سوى المعدات الهندسية وبرمجة البرامج. ومع ذلك، فإن مستوى وحجم الأبحاث لا يزالان "منخفضين جدا ويفتقران إلى الناحية العملية" (A/49/357، الفقرة ١٠) وهذا مجال يمكن أن يؤدي فيه بذل المزيد من الجهود إلى نتائج كبيرة.

والمجال الحاسم الذي يعتمد عليه النجاح النهائي لأنشطة إزالة الألغام هو توفير التمويل الكافي. وتجري حاليا بداية نافعة بإنشاء صندوق استئماني طوعي للمساعدة في إزالة الألغام. ومن الضروري الاهتمام بناحيتين في الصندوق. الأولى من أين ينبغي أن تتوفر الإسهامات الرئيسية؟ ويثير هذا بدوره سؤالا أكبر عمن يتحمل مسؤولية إزالة الألغام البرية. ونرى أن الذين يبثون الألغام الأرضية يجب أن يتحملوا، في المقام الأول، مسؤولية إزالتها. ويجب عدم السماح للأطراف التي تسببت في الأذى بنشر الألغام عشوائيا بالانسحاب بعيدا عن مسرح المذبحة. إذ لا بد من أن يدفعوا ثمن ما اقترفوه.

والجانب الآخر في الصندوق الذي تدعو الضرورة إلى النظر فيه هو الطريقة التي سوف يدار ويستخدم بها. وستثور هذه المسألة عندما تحدد صلاحيات الصندوق. ونقترح استخدام الصندوق، بالإضافة إلى تمويل المعلومات وبرامج التدريب المتعلقة بإزالة الألغام، في الارتقاء بمستوى تكنولوجيا إزالة الألغام والكشف عنها. ويمكن تحقيق ذلك بتوفير الأموال التأسيسية للبدء في الأنشطة البحثية وتنظيم حلقات دراسية لتجميع نتائج البحوث التي تجريها بالفعل مختلف الجماعات العاملة في هذا الميدان.

إن مسألة إزالة الألغام البرية التي تم زرعها بالفعل ينبغي تمييزها عن مسألة تحديد استعمال الألغام البرية الجديدة. فعلى صعيد واحد، هاتان المسألتان دون شك تتصل الواحدة منهما بالأخرى. وإذا لم يتم تحديد استعمال الألغام البرية، ستصبح مهمة إزالة الألغام مستحيلة تقريبا. ولكن تحديد استعمال الألغام البرية يثير مسائل تكمن في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وسيجري تناول هذه المسائل على النحو الصحيح تماما في اللجنة الأولى.

وسيشترك وفدنا بنشاط في مداولات اللجنة الأولى بشأن هذه المسائل. وسنكون فاعلين لذلك بهدف المساهمة في استحداث مجموعة من التدابير الشاملة التي ستحدد استعمال الألغام البرية وتساعد في إزالتها بسرعة.

السيد غبريماريام (اريتريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل ثلاثة أعوام، خرجت اريتريا منتصرة من حرب تحرير مدمرة استغرقت ٣٠ عاما. وقد وضعت الحرب أوزارها، ولكن آثارها ما زالت تطاردنا. ومن بين المشكلات الرئيسية التي ظهرت كنتيجة ثانوية مباشرة للحرب مشكلة الألغام البرية. إن استمرار وجود ما يربو على ٠٠٠ ٧٠٠ لغم في جميع أنحاء اريتريا - وبخاصة بالقرب من المزارع وآبار المياه، وشبكات الري، وشبكات الطرق والجسور، والمرافق الأخرى - أصبح يشكل تهديدا رئيسيا لإعادة التعمير والتأهيل والتنمية. وما فتئت أيضا تشكل عقبة رئيسية أمام توطين أعداد غفيرة من اللاجئين والمشردين الاريتريين.

وليس من السهل تقديم العدد المضبوط للألغام التي زرعت خلال ٣٠ عاما من الحرب. وتشير التقديرات - ربما يكون التقدير نفسه مضللا - إلى أنه ربما يوجد ما لا يقل عن مليون لغم من الألغام المضادة للأفراد مزروعة. وذلك عدد كبير للغاية في بلد صغير مثل اريتريا. وحتى الآن، قام خبراء حكوميون بإزالة نحو ٠٠٠ ٣٠٠ لغم، ولكن مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ويتضح هذا من حوادث الألغام البرية التي تنفجر يوميا تقريبا طبقا لما تشير إليه التقارير. وتبين الاحصاءات أنه يوجد نحو ٧٥٠ حالة وفاة سنويا.

وقد ترتب على ذلك أن أصبح من الصعوبة البالغة عودة الحياة إلى حالتها الطبيعية، بعد أن أصبح من المتعذر تماما العيش في مناطق كاملة في بعض المديريات. وفي المناطق التي بذلت فيها محاولات للتوطين، تتعرض الثروة الحيوانية للضياع، ويتعرض الأطفال والنساء والمزارعون للإصابة بحالات عجز أو القتل. ولا يسعني إلا أن أكرر أنها تجعل من توطين اللاجئين والمشردين أمرا عسيرا. وهي تؤثر أيضا تأثيرا سيكولوجيا خطيرا على السكان.

وتنتشر الألغام البرية في أنحاء البلاد كافة، على الرغم من أنها تتركز بنسب عالية في ٦ مديريات من المديريات التسع وحول المدن والمواقع الاستراتيجية.

وكما ذكرت آنفا، ما فتئت حكومة اريتريا خلال السنوات الثلاث منذ التحرير، تبذل ما في وسعها بالوسائل المتاحة في متناولها، ولكنها تدرك القيود القاسية التي تحد من قدراتها. وتنحصر احتياجاتها الأساسية في المجالين التقني والمالي، وبخاصة في مجالات التدريب والمسح ومعدات إزالة الألغام، والأجهزة الطبية، ومجموعة من المهن الطبية من ذوي الخبرة، وإمدادات كافية من الأطراف الصناعية. وأود في الختام أن أشير إلى تقرير

الأمين العام عن أعمال المنظمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، الذي كتب فيه إن:

"من بين جميع المهام التي تدخل في وضع أمة ما على طريق جديد يؤدي إلى السلم والرخاء توجد مهمة فورية ربما تفوق كل ما عداها إلحاحا، وهي مهمة إزالة الألغام. ... [ولا] يمكن أن تنجح أي محاولة في سبيل إعادة الإحساس بالانتماء للمجتمع وبالأمن ما لم تنزع الألغام الأرضية بصورة ناجعة". (A/48/1، الفقرة ٤٥٩)

ولهذا السبب تناشد حكومتي من أجل المساعدة في إزالة أدوات الحرب هذه، التي ما زالت تعيث في الأرض الخراب فترة طويلة بعد انتهاء الحرب.

السيد بوناغ (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد تايلند، أود أن أهنئ الأمين العام وهيئة مكتبه على التقرير المفيد جدا عن المساعدة في إزالة الألغام. إن هذا التقرير تذكرة قاتمة بطبيعة الألغام البرية وآثارها على الضحايا ومجتمعاتهم. ويتضمن التقرير مشورة مفيدة ينبغي أخذها جديا بعين الاعتبار عندما يرغب أي بلد أو أي شخص في شراء أو بيع أو انتاج أو زرع الألغام البرية.

وعندما عرض الاتحاد الأوروبي أول مرة مشروع قرار بشأن المساعدة في إزالة الألغام في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في العام الماضي، أيدت تايلند مشروع القرار، وانضمت أيضا إلى مقدميه، ولن نتردد في فعل ذلك مرة أخرى. لأن تايلند تدرك تمام الإدراك أن الألغام الأرضية وغيرها من أجهزة التدمير المشابهة تشكل تهديدا رهيبا لسلامة وصحة وحياة العسكريين والمدنيين على السواء، بما في ذلك الموظفون المشتركون في عمليات إنسانية، وعمليات حفظ السلم وبناء السلام، والتأهيل، وإعادة التعمير. إننا نقدر ضخامة المشكلة وقد بذلنا قصارى جهدنا لمساعدة الآخرين في هذا الشأن.

ولا يخفى علينا المشكلة الناجمة عن الألغام البرية والآثار المترتبة عليها. ولكون الألغام البرية قد صممت لتكون فتاكة على مدى عقود، فإن الألغام البرية غير المزالة، على عكس أنواع الأسلحة الأخرى، تظل مصدر فتك بعد توقف الصراع بفترة طويلة، وإذ قد صممت الألغام البرية بغرض القتل أو إلحاق الإصابة أو منع الحركة أو لبذر الشكوك والاضطراب أثناء وقت الحرب، تظل الألغام البرية تؤدي أغراضها التدميرية إلى أن يتم كشفها وتدميرها. وهي لا تفرق بين العسكريين والمدنيين، ولا بين الدبابات وجرارات الفلاحين، ولا بين المقاتلين والأطفال.

ومن المخيف أن نعلم من التقرير أن عدد الألغام التي يتم زرعها كل عام يفوق عدد الألغام التي يمكن إزالتها خلال الفترة ذاتها. وتجري زراعة نحو مليونين من الألغام البرية الجديدة كل عام بينما لم يُزل منها في العام الماضي إلا ١٠٠ ٠٠٠ كلفت المجتمع الدولي ٧٠ مليون دولار. وهذا يعني أن كل لغم بري قدره ٣ دولارات من الألغام المزروعة سيكلف ما بين ٣٠٠ و ١ ٠٠٠ دولار لإزالته. ويوجد نحو ١١٠ ملايين لغم بري مزروعة حاليا في ٦٤ بلدا في أجزاء مختلفة من العالم. وستكون عملية تدميرها جميعا باهظة التكلفة - ليس فقط من ناحية المال والجهد ولكن أيضا من المرجح من ناحية الخسائر في الأرواح، ناهيك عن المعاناة التي تستمر في إنزالها بهم. والآن، يوجد نحو ربع مليون شخص من ضحايا الألغام المشوهين يحتاجون إلى الرعاية. وقد حدث المزيد من الخسائر في الأرواح. ومن المتوقع أن يزداد العدد الإجمالي للضحايا بنحو ١٠ ٠٠٠ شخص في العام. وليس الضحايا وحدهم هم الذين يتحملون الآلام والمعاناة، فعائلات الضحايا تعاني أيضا بنفس القدر تماما. ولهذا آثار سلبية بعيدة المدى على المجتمعات التي ينتمي إليها هؤلاء الضحايا.

بينما كان الكثيرون منا يحتفلون في باريس بإبرام اتفاقات السلم في كمبوديا، وعندما كان تشكيل السلطة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة جاريا في باريس قبل ثلاثة أعوام تقريبا، خدمت تايلند المجتمع الدولي بإيفاد كتيبتين من كتائب سلاح المهندسين من الجيش الملكي التايلندي إلى كمبوديا، بموجب اتفاق ثنائي، وتحت رعاية الأمم المتحدة أيضا، وذلك للاضطلاع بمهمة إزالة الألغام واصلاح الطرق. وقد ساعدت الخدمات التي قدموها على شق طرق الوصول وعلى تطهير الأراضي لتمكين نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الخمير من العودة إلى ديارهم.

ونحن ننظر في الوقت الحالي في طلب مركز العمل الكمبودي المعني بالألغام بشأن توفير مزيد من المساعدة في مجال التدريب. كما طلب المركز ٣٠ كلبا مدربا على إزالة الألغام علاوة على ستة مدربين. ومن المحتمل أن تتكفل الحكومة التايلندية الملكية بتكلفة هذه المساعدات من خلال ما نخصصه لبرنامج المساعدات الاقتصادية والتقنية لكمبوديا، والذي يبلغ في هذا العام ٣٠ إلى ٤٠ مليون باهت. وفي هذا الخصوص، يسرنا

أن نلاحظ أنه يجري إنشاء صندوق استئماني طوعي تابع للأمم المتحدة من أجل إزالة الألغام. وسيساعد ذلك الأمر على التعجيل بإزالة الألغام على نطاق العالم، كما يستطيع من يملك أصغر قدر من الموارد أن يستفيد منه.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعروض علينا، فإن وفدي يشارك فيما يعرب عنه المشروع من قلق عميق إزاء المشاكل الإنسانية الهائلة التي يتسبب فيها وجود الألغام وغيرها من الأجهزة غير المفجرة والتي لها عواقب اجتماعية واقتصادية جسيمة ودائمة بالنسبة لشعوب البلدان المبتلاة بالألغام. وتمثل هذه المشاكل الإنسانية عقبات أمام العودة الآمنة للاجئين والمشردين، وأمام عمليات المعونة الإنسانية الطابع والتعمير والتنمية الاقتصادية، وفضلا عن ذلك - أمام استعادة الأوضاع الطبيعية.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي ستنظر فيه الجمعية، فإن وفدي مقتنع بأنه يستحق التأييد التام. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعتقد أيضا أن الأحكام الواردة فيه ينبغي أن تترجم إلى نتائج ملموسة. ولذلك فإننا نود أن نحث جميع الدول على تدعيم القيود المفروضة على استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد بغية القضاء عليها كلية؛ وتقديم المساعدة إلى الضحايا وأسرهم ومجتمعاتهم؛ وعلى أن تتشاطر جميع المعلومات عن مواقع الألغام من أجل إزالتها علاوة على المعلومات التثقيفية الأخرى بشأن الألغام البرية؛ وأن تساعد في تدريب الأفراد على إزالة الألغام، وأخيرا نحثها على أن تساهم بسخاء في الصندوق الاستئماني الطوعي.

وتعلق تايلند أهمية كبيرة على دور الأمم المتحدة في أنشطة إزالة الألغام. ولهذا السبب فإن تايلند ترحب بتعيين الأمين العام خبير في تطهير الألغام مناط به دور تنسيقي عام بين إدارتي الشؤون الإنسانية وعمليات حفظ السلم. فذلك سيكون تكميلا لإنشاء صندوق استئماني طوعي، بجمع المعلومات وبثها، ووضع برامج تدريبية تتعلق بإزالة الألغام وتسهيل الشروع في عمليات إزالة الألغام.

لذلك، فإننا نود أن نحث جميع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على النظر في تقديم التعاون التام للأمين العام وإدارات الأمم المتحدة المعنية بأنشطة إزالة الألغام على النحو الذي تقضي به الجمعية العامة. إن هذه الأنشطة تعد خطوة هامة كيما يساعد المجتمع الدولي الدول في تخليص أنفسها من هذا البلاء الوحشي الذي لايزال يحل بكوكبنا.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بقيام الجمعية العامة بالنظر في قضية المساعدة في إزالة الألغام للسنة الثانية على التوالي، ويأمل في أن يكون تأكيدنا على أهمية هذه القضية عاملا حافزا على قيام المجتمع الدولي بعمل متضافر للقضاء على هذا البلاء.

إن طبيعة هذه المشكلة ونطاقها، على نحو ما يشهد عليه تقرير الأمين العام، قاتمان حقا. وإن الأمين العام ليذكرنا بأن هناك أكثر من ١١٠ مليون لغم خلفت في أعقاب الصراعات في ٦٤ بلدا، وأنها لا تزال تحصد ٨٠٠ ضحية كل شهر. ويرجع الكثير من هذه الألغام إلى ما قبل عام ١٩٤٥؛ ويوجد بعضها في القطاع الغربي من بلدي. وكما لو أن ذلك لا يكفي، فإن الجهود المجمعة للمجتمع الدولي لم تستطع أن ترفع في العام الماضي سوى قدر صغير من هذا العدد الضخم من الألغام المزروعة بشكل عشوائي.

وعلاوة على ذلك، ففي كثير من الأحوال، فإن من يدخلون في عداد أكثر قطاعات السكان حرمانا هم الذين يتعرضون لأكبر مخاطر الإصابة بالجروح أو القتل أو البتر أو التشويه الدائم من جراء الألغام. إن المعاناة الحادة التي تلحق بأعداد كبيرة جدا من ضحايا الألغام، وفيما بين السكان المدنيين بالدرجة الأولى، تعد إهانة لضمير البشرية.

والمؤشرات العريضة لهذه المشكلة التي يجب أن تتصدى لها الأمم المتحدة، ووكالاتها، والدول الأعضاء فيها، والمنظمات غير الحكومية، تستلزم نهجا حاويا وشاملا لإنجاز التنسيق الضروري ومعالجة الأوجه التشغيلية والمالية والقانونية لهذه القضية.

وترحب مصر باختيار إدارة الشؤون الإنسانية كمركز تنسيق داخل الأمم المتحدة مسؤول عن تنسيق أنشطة تطهير الألغام، وبإنشاء وحدة للأعمال المتعلقة بالألغام داخل نفس الإدارة. إن إدماج ولايات إزالة الألغام في بعض عمليات حفظ السلم، خطوة مستصوبة، وينبغي التوسع

فيها لإبراز جهود تطهير الألغام في اختصاصات جميع عمليات حفظ السلم المعنية.

كما تستطيع الأمم المتحدة ووكالاتها والدول الأعضاء أن تساهم في إيجاد آليات مؤسسية لتبادل المعلومات والخبرات علاوة على تدريب الأفراد على تقنيات إزالة الألغام والقيام بجهود مشتركة لإزالة الألغام مع السلطات الإقليمية والوطنية.

وإنشاء صندوق استئماني طوعي لتمويل برامج الإعلام والتدريب المتصلة بإزالة الألغام خطوة هامة إلى الأمام، إلا أنها لن تكفي في حد ذاتها للوفاء بتكاليف إزالة أكثر من ١٠٠ مليون لغم مزروعة في كافة أنحاء العالم. وإننا نحث جميع الحكومات على المساهمة في الصندوق، في الوقت الذي نؤكد فيه على مسؤولية الذين زرعوا الألغام البرية عن إزالتها.

وقد وقعت مصر على اتفاقية الأسلحة غير الإنسانية لعام ١٩٨١. ونحن نرحب بعمل فريق الخبراء الذي يعد لاستعراض هذه الاتفاقية ونأمل في أن تساهم هذه الجهود في نهاية الأمر في تدعيم القوانين الإنسانية القائمة التي تجرم الاستخدام العشوائي للألغام البرية.

وأخيرا، من المهم أن نشير إلى أن تطهير الألغام ليس حلا ناجعا للمشكلة العالمية الخاصة بالألغام غير المزالة. والتنظيم العالمي لاستخدام الألغام البرية ونقلها، ولانتاجها في نهاية الأمر، يوفر حلا إنسانيا وعمليا. ومن الضروري أيضا أن تتخذ خطوات لتدعيم الجزاءات القانونية ضد الاستخدام العشوائي للألغام البرية وتطبيق مبدأ مسؤولية الدول والأطراف المسؤولة عن زرع الألغام عشوائيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. وأود إبلاغ الأعضاء بأن الإجراء المتعلق بمشروع القرار، بصيغته المعدلة، سيتخذ في وقت لاحق سيعلن عنه في "اليومية".

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠